من رسائل شيخ الاسلام ٧

قاعدة في المعجزات والكرامات

تأليف
الإمام ابن تيمية

تحقيق
حماد سلامة

إشراف الدكتور
محمد عويضة

مكتبة المنار
الأردن ـ الزرقاء

قاعدة في المعجزات والكرامات
تقي الدين ابن تيمية

الطبعة الأولى: ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م
رقم الإيداع: ١٩٨٩/٨/٥٥٨
رقم الإجازة المتسلسل: ١٩٨٩/٨/٥٠٩

٢١٤،٢١٣
تيم
ابن تيمية، تقي الدين ابو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام...، ٦٦١هـ - ٧٢٨هـ
قاعدة في المعجزات والكرامات - أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام... تقي الدين ابن تيمية، تحقيق حماد سلامة. الزرقاء: مكتبة المنار، ١٩٨٩.
(٧٢) ص. - (من رسائل شيخ الاسلام، ٧)
ر.أ (١٩٨٩/٨/٥٥٨)
١ - الإسلام - عقيدة أ - حماد سلامة، محقق
ب - العنوان جـ - السلسلة
(تمت الفهرسة بمعرفة دائرة المكتبات والوثائق الوطنية)



للطباعة والنشر والتوزيع

الأردن - الزرقاء - شارع الفاروق ص . ب ٨٤٢
هاتف ٩٨٣٦٥٩ - فاكس ٩٩٥٦٥٠ تلكس ٤١٤٢٠ - تجارة جو

بســـم الله الرحمن الرحيـــم

المقدمة

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على أشرفِ المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الغُرِّ الميامين ومن اتبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإنَّ موضوعَ المعجزاتِ والكرامات والخوارق من الموضوعات التي تشغلُ النـاسَ في هذا العصـر، إذْ اختلطَ فيـه الحقُّ والباطلُ، وكَثُرَتْ فيه الدعوى وضاعت الحقيقة، وكلُّ مسلمٍ حريصٍ على عقيدته لا بُدَّ له من معرفة وجه الصواب في هذا الموضوع. وها هو شيخُ الإسلام ابن تيمية يبين وجه الحق في هذا الموضوع، حيثُ تَحَدَّثَ في هذه الرسالة القيمة عن المعجزات والكَرامات وأنواع خوارق العادات ومنافعها ومضارها، والفرق بين المُعْجِزَةِ والكَرامةِ، وما جُمع لنبينا محمد ﷺ من أنواعِ المعجزات والخوارق، وما ظهر من كرامات على أيـدي بعض الصحـابـة وغَيـرهم، ودَفْـعَ بعضَ الشُّبه التي تتعلقُ بهذا الموضوع المهم مُعْتَمِداً على الأدِلّةِ القاطعة والبراهين الساطعة.

وقد اخترنا هذه الرسالة من مجموع الفتاوى لابن تيمية كما أنها مطبوعة ضمن الرسائل والمسائل لابن تيمية وقمنا بخدمتها كما يلي:

١ـ الترجمة المختصرة لابن تيمية.
٢ـ تخريج الآيات القرآنية الكريمة.
٣ـ تخريج الأحاديث الشريفة.

٤ـ تفسير الكلمات الغريبة .

٥ـ الترجمة للأعلام الوارد ذكرهم في الرسالة .

٦ـ وضع عناوين داخلية وفهارس للآيات والأحاديث والمصادر والمراجع والموضوعات .

٧ـ تصحيح جميع الأخطاء والتصحيفات من الأصول والمراجع .

وندعو الله أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم وأن يؤتي ثماره إنه سميع مجيب .

حماد سلامة

ترجمة ابن تيمية[1]

هو احمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الخضر النميري الحراني الدمشقي الحَنبلي، أبو العباس، تقي الدين ابن تيمية: الإمام، شيخ الإسلام.

وُلد في حَرَّان يوم الاثنين العاشر من ربيع الأول سنة ٦٦١هـ، ونشأ بها إلى أن استولى التتار على البلاد، فَقَدمَ مع والده وأهله إلى دمشق فنبغ واشتهر. وقد طُلب إلى مصر من أجل فتوى أفتى بها فقصدها، فَتَحامل عليه جماعةٌ من أهلها فسُجنَ مدة، ونُقِلَ إلى الاسكندرية. ثم أُطلق فسافر إلى دمشق سنة ٧١٢هـ، واعتقل بها سنة ٧٢٠هـ، وأُطلق ثم أُعيد، ومات معتقلا بقلعة دمشق ليلة الاثنين العشرين من ذي القعدة سنة ٧٢٨هـ فخرجت دمشق كلها في جنازته. كان كثير البحث في فنون الحكمة، داعية إصلاح في الدين، آية في التفسير والأصول، فصيح اللسان قلمه ولسانه متقاربان. وفي «الدرر الكامنة» أنه ناظر العلماء واستدل وبرع في العلم والتفسير وأفتى ودَرَّس وهو دون العشرين. وله تصانيف كثيرة منها: «مجموع الفتاوى» و«الإيمان» و«منهاج السنة» و«الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان» و«الصارم المسلول على شاتم الرسول» و«مجموعة

---

(١) انظر ترجمته في: البداية والنهاية ١٤/١٣٧، شذرات الذهب ٦/٨١، فوات الوفيات ١/٧٤، الدرر الكامنة ١/١٥٤، طبقات الحفاظ ص ٥٢٠، مختصر طبقات الحنابلة ص ٦١، العبر ٤/٨٤، تذكرة الحفاظ ٤/١٤٩٦، البدر الطالع ١/٦٣، الأعلام ١/١٤٤، معجم المؤلفين ١/٢٦١ وغيرها.

الرسائل والمسائل» و «السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية» و «والتوسل والوسيلة» و «رفع الملام عن الأئمة الأعلام» وغيرها. وقد ذكرنا لشيخ الإسلام ابن تيمية ترجمة أوفى في كتاب التحفة العراقية في الأعمال القلبية.

بسم الله الرحمن الرحيم

قَالَ الشّيخُ الإمَامُ العَالمُ العَلّامةُ العارف الرباني، المقذوف في قلبه النور القرآني، شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية رضي الله عنه وأرضاه.

الحمدُ للّه ربّ العالمين حَمْداً كثيراً طَيّباً مُبَاركاً فيه كما يحبُّ ربنا ويرضاه، وأشْهَدُ أنْ لا إله إلا الله وحده لا شريكَ له ولا إله سواه، وأشْهدُ أنَّ مُحَمَّداً عبده ورسوله الذي اصطفاهُ واجتباه[1] وهَدَاهُ، صَلَّى اللّهُ عليه وعلى آله وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.

قَاعِدَة شريفَة في المعجزات والكرامَات

وَإنْ كَانَ اسم «المُعْجِزَةِ»[2] يَعمُّ كُلَّ خَارقٍ للعادة في اللغةِ وعُرْفِ الأئمةِ المتقدمين كالإمام أحمد بن حنبل وغيره ـ ويسمونها: الآيات ـ لكن كثيراً من المتأخرين يُفَرِّقُ في اللفظِ بينهما، فيجعل «المعجزة» للنبي، و «الكرامة»[3] للولي، وجماعها الأمرُ الخارقُ للعادة.

---

(١) اجتباه: اختاره واصطفاه. (لسان العرب لابن منظور١٤/ ١٣٠).

(٢) المُعْجِزَة: أمرٌ خارقٌ للعادة يُظهِرُهُ اللّهُ على يد النبي تأييداً لنبوته. (المعجم الوسيط ٥٩١/٢)، وفي التعريفات للجرجاني ص ٢١٩: «المعجزة: أمر خارق للعادة، داعية إلى الخير والسعادة، مقرونة بدعوى النبوة، قصد به إظهار من ادعى أنه رسول الله».

(٣) الكرامة: الأمرُ الخارقُ للعادة غير المقرون بالتحدي ودعوى النبوة، يظهره الله على أيدي أوليائه. (المعجم الوسيط ٢/ ٧٩٠).

[صفات الكمال لا تصلح على وجه الكمال إلا لله وحده:]

فنقول: صفاتُ الكمالِ ترجعُ إلى «ثلاثة»: العلم، والقدرة، والغنى. وإنْ شِئْتَ أنْ تقول: العلم، والقدرة. والقدرة إما على الفعل وهو التأثير، وإما على الترك وهو الغنى، والأولُ أجود. وهذه الثلاثة لا تصلح على وجهِ الكمالِ إلا لله وحده؛ فإنَّه الذي أحاطَ بِكُلِّ شَيءٍ عِلْماً[1]، وهو على كُلِّ شيءٍ قدير، وهو غنيٌّ عن العالمين[2].

وقد أُمر الرسول ﷺ أن يبرأ من دعوى هذه الثلاثة بقوله: «قُل لا أَقُولُ لَكُمْ عندي خزائِنُ اللّهِ، ولا أَعلَمُ الغَيْبَ، ولا أَقُولُ لَكُمْ إنّي مَلَكٌ، إنْ أَتَّبِعُ إلاَّ ما يُوحَى إليَّ[3]» وكذلك قال نوحٌ عليه السلام[4]. فهذا أوّلُ أولي العزم، وأوّلُ رسولٍ بَعَثَهُ اللّهُ تعالى إلى أهلِ الأَرْضِ. وهذا خاتمُ الرُسلِ أولي العزم كلاهما يتبرأ من ذلك. وهذا لأنهم يطالبون الرسول ﷺ تارةً بعلم الغيب كقوله: ﴿ويقولون متى هذا الوعدُ إنْ كُنْتُم صادقين﴾[5] و ﴿يسألونك عن الساعةِ أَيَّانَ مرساها؟ قل إنَّما علمها عند ربي﴾[6] وتارة بالتأثير. كقوله: ﴿وقالوا لَن نؤمنَ لَكَ حَتّىٰتَفْجُرَلَنَا مِنَ الأرضِ يَنْبوعاً، أو تكون لكَ جَنَّةٌ من نخيلٍ وعِنَبٍ فَتُفَجِّرَ الأنهارَ خِلالَها تفجيراً أو تُسْقِطَ السَّماءَ كما زَعَمْتَ علينا كِسَفاً[7] أو تأتِيَ باللّهِ

---

(١) إشارة لقوله تعالى ﴿وأنَّ اللهَ قد أحاطَ بكلِّ شيءٍ عِلْماً﴾ الآية ١٢ من سورة الطلاق.

(٢) إشارة لقوله تعالى ﴿ومن كفر فإن الله غني عن العالمين﴾ الآية ٩٧ من سورة آل عمران.
وقوله تعالى ﴿إنَّ الله لَغَنيٌّ عن العالمين﴾ الآية ٦ من سورة العنكبوت.

(٣) الآية ٥٠ من سورة الأنعام.

(٤) إشارة لقوله تعالى ﴿ولا أقولُ لكم عندي خزائنُ الله ولا أعلمُ الغيبَ ولا أقولُ إني مَلَكٌ...﴾ الآية ٣١ من سورة هود.

(٥) الآية ٤٨ من سورة يونس.

(٦) الآية ١٨٧ من سورة الأعراف.

(٧) كِسَفاً: قِطَعاً. انظر (تفسير ابن كثير ٣/٦٤ ولسان العرب ٩/٢٩٩).

والملائكةِ قبيلاً[1] ـ إلى قوله ـ ﴿قل سبحان ربي هل كُنْتُ إلاَّ بَشَراً رَسولاً؟﴾[2])
وتـارة يعيبـونَ عليه الحـاجـةَ البشـرية، كقـولـه: (وقالوا مال هذا الرسول يأكل الطعامَ ويمشي في الأسواق؟ لولا أُنْزِلَ إليه مَلَكٌ فيَكُونَ معه نَذيراً، أَوْ يُلْقَى إليه كَنْزٌ أو تَكُونُ له جَنَّةٌ يأْكُلُ مِنْها؟[3]).

فَأَمَرَهُ أَنْ يُخْبِرَ أَنَّهُ لا يعلمُ الغيبَ، ولا يَمْلِكُ خَزَائِنَ اللّهِ، ولا هو مَلَكٌ غنيٌّ عنِ الأكـلِ والمالِ، إنْ هو إلا مُتَّبِعٌ لما أُوحيَ إليهِ، واتباع ما أُوحيَ إليه هو الدين، وهو طاعةُ الله، وعبادته عِلْماً وعَمَلاً بالباطنِ والظاهرِ وإنما يَنالُ من تلك الثلاثة[4] بقدر ما يعطيه الله تعالى فيعلم منه ما عَلَّمَهُ إيّاه، ويقدر منه على ما أقدَرَهُ اللّهُ عليه، ويستغني عما أَغْناهُ اللّهُ عنه من الأُمورِ المخالفةِ للعادة المُطَّرِدَةِ أو لعادةِ غالبِ الناس.

[أنواع الخوارق:]

فما كانَ من الخوارِق من «باب العلم» فَتَارةً بأَنْ يَسْمعَ العبدُ مالا يَسْمَعَهُ غَيره. وَتَارَةً بأَنْ يرى مالا يَرَاهُ غيره يَقَظَةً ومَنَاماً. وتارة بأَنْ يَعْلَمَ مالا يَعْلَم غيره وَحْياً وإِلْهَـامـاً، أو إِنـزال علمٍ ضَروريّ، أو فِراسَـةٍ[5] صادقةٍ، ويُسمى كَشْفاً ومُشاهَداتٍ، ومُكَاشَفاتٍ ومُخَاطبات: فالسماعُ مُخَاطَباتٌ، والرؤيةُ مُشاهَدَاتٌ، والعِلْمُ مُكَاشَفةٌ، ويُسَمَّى ذلكَ كُلُّهُ «كَشْفاً» و «مُكَاشَفةً» أي كُشِفَ لَهُ عَنْهُ.

وما كَانَ من «بابِ القُدْرَةِ» فَهوَ التأثيرُ، وقد يَكونُ هِمَّةً وصِدْقاً ودَعْوَةً مُجَابةً،

---

(١) قبيلاً: مقابلةً وعياناً أو جماعةً. (المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني ص ٣٩٢).

(٢) الآيات ٩٠ـ٩٣ من سورة الإسراء.

(٣) الآية ٨ من سورة الفرقان.

(٤) أي العلم والقدر والغنى.

(٥) الفِراسةُ: المهارة في تعرف بواطن الأمور من ظواهرها وَتَفَرَّسَ فيه الشيء: توسَّمَه. انظر (لسان العرب ٦/١٦٠ والمعجم الوسيط ٢/٦٨٨).

وقد يكونُ من فعلِ اللّهِ الذي لا تأثيرَ لَهُ فيه بحالٍ، مثل هلاكَ عدوِّهِ بغيرِ أثَرٍ منه، كقوله «مَنْ عَادى لي وَلياً فَقَدْ بَارَزَني بالمُحاربةِ - وإني لأثْأَرُ لأوليائي كما يَثْأَرُ الّليثُ الحَرِبُ»[1][2]ومثل تذليلِ النفوسِ له ومَحَبَّتِها إياه ونحوَ ذَلِكَ.

وكَذَلِكَ ما كانَ من «باب العلم والكشفِ». قد يكشفُ لغيرِهِ من حالهِ أمورٍ. كما قالَ النبيُّ ﷺ في المُبَشِّرَات: «هيَ الرُّؤيا الصالحةُ يَرَاها الرَّجُلُ الصَّالحُ أو تُرَى له»[3] وكما قال النبيُّ ﷺ: «أنتم شُهَدَاءُ اللّهِ في الأرض»[4].

---

(١) الحرب: الذي اشتد غضبه. (انظر لسان العرب ١/٣٠٤).

(٢) : رواه مع اختلاف يسير عن أنس بن أبي الدنيا في كتاب الأولياء ضمن مجموعة الرسائل ص ١٠٠، ورواه الحكمي، وابن مردوية، وابن عساكر، فيما عزاه إليهم المتقي الهندي في كنز العمال ج١ ٢٣١.

(٣) الحديث رواه: مسلم في كتاب الصلاة باب النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود ج١ ص ٣٤٨، والبخاري في كتاب التعبير باب المبشرات مع اختلاف يسير ج١٢ ص ٣٧٥، وأبو داود في كتاب الصلاة باب في الدعاء في الركوع والسجود ج١ ص ٥٤٦ والترمذي في كتاب الرؤيا باب قوله لهم البشرى في الحياة الدنيا ج٤ ص ٥٣٤/٥٣٥ وقال: «هذا حديث حسن»، والنسائي في كتاب التطبيق باب تعظيم الرب في الركوع ج٢ ص ١٨٩/١٩٠، وابن ماجة في كتاب الرؤيا باب الرؤيا الصالحة يراها المسلم أو ترى له ج٢ ص ١٢٨٣، ومالك في الموطأ كتاب الرؤيا باب ج٢ ص ٩٥٧، والدارمي في كتاب الصلاة باب النهي عن القراءة في الركوع والسجود ج١ ص ٣٠٤، والإمام أحمد في مسنده ج٦ ص ١٢٩.

(٤) الحديث رواه عن أنس بن مالك: البخاري في كتاب الجنائز باب ثناء الناس على الميت ج٣ ص٢٢٨/٢٢٩، ومسلم في كتاب الجنائز باب فيمن يثنى عليه خير أو شر من الموتى ج٢ ص ٦٥٥، والترمذي في كتاب الجنائز باب ما جاء في الثناء الحسن على الميت ج٣ ص ٥٠، وابن ماجة في كتاب الجنائز باب ما جاء في الثناء على الميت ج١ ص ٤٧٨، والإمام أحمد في المسند ج٣ ص ١٧٩.

وكُلُّ واحِدٍ «مِنَ الكشفِ والتأثيرِ» قَدْ يكون قائماً به، وقد لا يكون قائماً به، بل يكشفُ الله حالَــه ويصنـعُ له من حيثُ لا يحتسب، كمـا قال يوسفُ بنُ أسبـاط[1]: «ما صَدَقَ اللّهَ عبدٌ إلا صَنَعَ له» وقال أحمدُ بن حنبل: «لو وُضِعَ الصـدقُ على جُرْحٍ لَبَرأ» لكن من قام بغيرهِ له من الكشفِ والتأثيرِ فهو سببه أيضاً، وإنْ كانَ خرق عادة في ذلك الغير، فمعجزات الأنبياءِ وإعلامهم ودلائلُ نُبُوَّتِهِمْ تدخلُ في ذلك.

[جميع أنواع المعجزات والخوارق جمعت لنبينا ﷺ:]

وقد جُمِعَ لنبينا مُحَمّدٍ ﷺ جَميعُ أنواع «المعجزات والخوارق»: أمَّا العلمُ والأخْبـارُ الغيبيةُ والسمـاعُ والرؤيةُ فَمِثْلُ إِخْبَارِ نبينا ﷺ عن الأنبياءِ المتقدمين وأُمَمِهم ومُخاطباتِه لَهُم وأحوالِه مَعْهُم، وغيرِ الأنبياءِ من الأولياءِ وغَيْرِهم بما يُوَافِقُ ما عندَ أهلِ الكتابِ الذينَ وَرِثوهُ بالتواترِ أو بغيرِهِ من غيرِ تَعَلُّمٍ له مِنْهُمْ، وكذلكَ إخباره عن أُمورِ الرُّبُوبيةِ والملائكةِ والجَنَّةِ والنارِ بما يوافقُ الأنبياءَ قَبْلَهُ من غيرِ تَعَلُّمٍ منهم[2] ويُعلم أنَّ ذلـكَ مُوافِقٌ لنقـولِ الأنبياءِ، تارةً بما في أيديهم من الكتبِ الـظاهـرةِ ونحوَ ذَلِكَ من النقلِ المُتَوَاتِرِ، وتارةً بما يَعْلَمُهُ الخاصةُ مِنْ عُلَمَـائِهِم، وفي مثـلِ هذا قد يَسْتَشْهِـدُ أهلُ الكتابِ وهو من حِكْمَةِ إبقائِهِمْ بالجزيةِ وتَفْصِيلُ ذلكَ ليسَ هذا موضعه.

فإخْبارُهُ عن الأمور الغائبة ماضيها وحاضِرِها هُوَ من «بابِ العلمِ الخارقِ» وكـذلـكَ إخبـارُهُ عن الأُمـورِ المستقبلةِ مثل مملكةِ أُمَّتِهِ وزوالِ مملكةِ فارس والروم، وقتالِ التُركِ، وأُلُوفٍ مُؤَلَّفةٍ مِنَ الأخبارِ التي أَخْبَرَ بها مذكورٌ بعضها في

(١) هو يوسف بن أسباط بن واصل الشيباني الكوفي نزيل قرية حلب وأنطاكية، من أجلّ الزهاد بالشام، مات سنة خمس وتسعين ومائة. انظر (تهذيب التهذيب ١١/٤٠٧ والكامل في ضعفاء الرجال ٧/٢٦١٤، وحلية الأولياء ٨/٢٣٧، وصفة الصفوة ٤/٢٦١).

(٢) انظر دلائل النبوة للبيهقي ج١ ص ١٧ والشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض ١/٥٠١.

«كتبِ دلائـلَ النبـوةِ»، و «سيرةِ الـرسـولِ» و «فضائلِهِ» و «كتبِ التفسيرِ»، و «الحديثِ» و «المغازي» مثل دلائلِ النبوةِ لأبي نُعَيم[1] والبيهقي[2] وسيرةِ ابن إسْحَق[3]، وكتب الأحاديث المسندةِ كمسند الإمامِ أحمد، والمدونةِ كصحيحِ البخاري، وغير ذلك مما هوَ مَذْكورٌ أيضاً في «كتبِ أهلِ الكلامِ والجدل»: كأعلام النبوة للقاضي عبد الجبار[4] وللماوردي[5] والردِ على النصارى للقرطبي، ومُصنفـاتٍ كثيرةٍ جِدًّا. وكـذلـكَ ما أَخْبَرَ عنه غيره مما وُجِدَ في كُتُبِ الأنْبياءِ المتقـدمين وهي في وقتِنـا هذا اثنتان وعشرون نبوة بأيدي اليهود والنصارى،

---

(١) هو أبـو نعيم الأصبهاني أحمد بن عبد الله بن أحمد الحافظ الصوفي الأحول صاحب التصانيف الكبار المشهورة في الأقطار مثل الأولياء ودلائل النبوة، توفي سنة ٤٣٠هـ وله أربع وتسعون سنة. (انظر شذرات الذهب ٢٤٥/٣ والعبر ٢٦٢/٢ والبداية والنهاية ٤٥/١٢).

(٢) هو الحافظ أحمد بن الحسين بن عبد الله بن موسى أبو بكر البيهقي، كان أوحد أهل زمانه في الإتقان والحفظ والفقه والتصنيف، ولد سنة ٣٨٤هـ وتوفي سنة ٤٥٨هـ (انظر شذرات الذهب ٣٠٤/٣، والعبر ٣٠٨/٢، والبداية والنهاية ٩٤/١٢، وطبقات الحفاظ ص ٤٣٢).

(٣) هو محمـد بن إسحـاق بن يسار بن خيار المطلبي بالولاء، المديني صاحب المغازي والسير، كان ثقة، ومن الناس من تكلم فيه، روى عنه الثوري وشعبة وسفيان ابن عيينة وغيرهم سنـة ١٥١هـ. (طبقات ابن سعد ٣٢١/٧، وفيات الأعيان ٢٧٦/٤، تهذيب التهذيب ٣٨/٩).

(٤) هو القـاضي عبد الجبار بن أحمد أبو الحسن الهمذاني الاستراباذي المعتزلي صاحب التصـانيف ولي القضـاء في الـري وأعمالها، كان شافعي المذهب وهو مع ذلك شيخ الاعتـزال. من أجل مصنفاته وأعظمها كتاب دلائل النبوة. توفي سنة ٤١٥هـ. (تاريخ بغداد ١١٣/١١ شذرات الذهب ٢٠٢/٣، والعبر ٢٩٦/٢).

(٥) هو أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي الشافعي، مُصنِّف الحاوي والإقناع وأدب الدنيا والدين، كان إماماً في الفقه والأصول والتفسير، بصيراً بالعربية، ولي قضاء بلاد كثيرة، ثم سكن بغداد، عاش ستاً وثمانين سنة وكانت وفاته سنة ٤٥٠هـ. (شذرات الذهب ٢٨٥/٣، العبر ٢٩٦/٢)،

كالتوراةِ، والإنجيلِ، والزبورِ، وكتابِ شِعْيا، وحبقوق، ودانيال، وأرميا، وكذلكَ أخبارُ غيرِ من الأحبارِ[1] والرُهْبانِ[2] وكذلك إخبار الجن والهواتفِ المطلقةِ، وأخبار الكهنة[3] كسَطِيح[4] وشِق[5] وغيرهما، وكذلك المناماتُ وتعبيرُها[6]: كمنامِ كِسْرى وتعبيرِ الموبذان[7]، وكذلكَ إخبارُ الأنبياءِ المتقدمين بما مضى وما عَبّرَ هو من إعلامهم.

---

(١) الأحبار: جمع حَبْر وهو العالم، ذِمّيًا كان أو مسلماً، بعد أن يكون من أهل الكتاب. (لسان العرب ٤/١٥٧).

(٢) الرُهْبان: جمعُ راهب: وهو المُتَعَبِدُ في الصومعة، وأحدُ رهبانِ النصارى. (لسان العرب ١/٤٣٧).

(٣) الكهنة: جمعُ كاهن: وهو الذي يتعاطى الخبرَ عن الكائنات في مستقبل الزمان ويدَّعي معرفة الأسرار، وقد كان في العرب كهنة كشِقّ وسطيح وغيرهما. (لسان العرب ١٣/٣٦٣).

(٤) هو ربيع بن ربيعة بن مسعود بن عدي بن الذئب، من بني مازن، من، الأزد: كاهن جاهلي، غسّاني من المعمرين، يعرف بسطيح، كان العرب يحتكمون إليه ويرضون بقضائه، ويقال: كان يتكلم بكل أعجوبة وكان الناس يأتونه فيقولون: جئناك بأمر فما هو؟ فيجيبهم على ما في أنفسهم. مات بعد مولد النبي ﷺ بقليل. (الأعلام ٣/١٤، لسان العرب ٢/٤٨٣، تاريخ الخميس ١/٢٠١، دلائل النبوة لأبي نعيم ١/١٢٣).

(٥) هو شق بن صعب بن يشكر بن رهم القسري البجلي الأنماري الأزدي، كاهن جاهلي من عجائب المخلوقات، قيل كانت ولادته في أيام سيل العرم.وعاش إلى زمان ولادة النبي ﷺ فكان له من العمر قريب من ستمائة سنة وفيه نظر، ويذكر أنه كان نصف إنسان له يد واحدة وعين واحدة. . (انظر تاريخ الخميس ١/٢٠١ والأعلام ٣/١٧٠).

(٦) تعبيرها: تفسيرها والإخبار بما يؤول إليه أمرها. (انظر لسان العرب ٤/٥٢٩).

(٧) الموبذان للمجوس: كقاضي القضاة للمسلمين. والمُوبَذ: القاضي كما في لسان العرب ٣/٥١١ انظر خبر كسرى وتعبير الموبذان في كتاب تاريخ الخميس في أحوال أنفس نفيس ج١ ص ٢٠٠-٢٠١، دلائل النبوة للبيهقي ١/١٢٦-١٢٧. ودلائل النبوة لأبي نعيم الأصبهاني ١/١٣٩، والبداية والنهاية ٢/٢٦٨.

[أنواع الخوارق بالقدرة والتأثير الرباني:]

وأمّا «القدرةُ والتأثيرُ» فإمّا أن يكونَ في العالم العلوي أو ما دونه وما دونه إما بسيطٌ أو مُركَّبٌ، والبسيطُ إما الجو وإما الأرض؛ والمُركَّبُ إما حيوانٌ وإما نباتٌ وإما مَعْدَنٌ. والحيوانُ إمّا نَاطِقٌ وإمّا بَهيمٌ؛ فالعلويُّ كانشِقَاقِ القمر [1]، ورَدُّ الشمسِ ليوشَع بن نون [2]، وكذلك رَدُّها لما فاتتْ علياً الصلاةُ والنبيُّ ﷺ نَائِمٌ في حجرِهِ [3] - إن صَحَّ الحديث - فمِنَ النَّاسِ مَنْ صَحَّحَهُ كالطحاوي [4]

---

(١) إشارة لحديث انشقاق القمر وقد رواه البخاري في كتاب المناقب باب سؤال المشركين أن يريهم النبي ﷺ آية فأراهما انشقاق القمر ج٦ ص ٦٣١ ومسلم في كتاب صفات المنافقين وأحكامهم باب انشقاق القمر ج٤ ص ٢١٥٨، والإمام أحمد في المسند ج١ ص ٣٧٧. ولفظ الحديث: «انشقَّ القمر على عهد النبي ﷺ شقتين فقال النبي ﷺ: اشهدوا».

(٢) انظر هذا الخبر في فتح الباري ٦/٢٢٠-٢٢١، وصحيح مسلم ٣/١٣٦٦ والموضوعات لابن الجوزي ١/٣٥٧، ومسند الإمام أحمد ٢/٣٢٥ ومشكل الآثار للطحاوي ٢/١٠.

(٣) الحديث رواه عن أسماء بنت عميس: الطبراني في المعجم الكبير ج٢٤ ص ١٤٥ وص ١٤٧-١٥٢، بأسانيد ورجال أحدها رجال الصحيح كما قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٨/٢٩٧، والطحاوي في مشكل الآثار ج٢ ص ٨-٩، وج٤ ص ٣٨٨ وصححه، وابن مندة وابن شاهين فيما ذكره السيوطي في الخصائص الكبرى ٢/٨٢، وابن مردوية عن أبي هريرة كما ذكر السيوطي في الخصائص الكبرى ٢/٨٢، وأورد القاضي عياض في الشفا ١/٤٠٠-٤٠١، وصححه. وأورد ابن الجوزي في الموضوعات ج١ ص ٣٥٥-٣٥٧ وقال: «هذا حديث موضوع بلا شك وقد اضطرب الرواة فيه..». قال ابن حجر في فتح الباري ٦/٢٢٢: «وقد أخطأ ابن الجوزي بإيراده في (الموضوعات) وكذا ابن تيمية في (كتاب الرد على الروافض) في زعم وضعه والله أعلم» وانظر الكلام على الحديث في: كشف الخفاء للعجلوني ١/٢٥٥-٢٥٦، والأسرار المرفوعة ص ٧٣، ومنهاج السنة ٤/١٨٦-١٩٥.

(٤) هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي الأزدي الحَجْري المصري، شيخ الحنفية، كان ثقة ثبتاً ولد سنة ٢٢٩هـ وتوفي سنة ٣٢١هـ، (انظر ترجمته في شذرات

والقاضي عياض [1]. ومنهم من جَعَلَهُ موقوفاً كأبي الفرج بن الجوزي [2] وهذا أصح. وكذلك معراجُه إلى السموات [3].

وأمَّا «الجوُّ» فاستسقاؤه[4]، واستصحاؤه[5] غيرَ مرَّةٍ: كحديث الأعرابي الذي في الصحيحين وغيرهما[6] وكذلك كثرة الرمي بالنجوم عند ظهوره[7] وكذلك إسراؤه من المسجدِ الحرامِ إلى المسجدِ الأقصى[8].

= الذهب ٢/٢٨٨، العبر ٢/١١، وفيات الأعيان لابن خلكان ١/٧١).

(١) هو القاضي عياض بن موسى بن عياض، العلامة أبو الفضل اليحصبي السبتي المالكي أحد الأعلام ولد سنة ٤٧٦هـ وتوفي سنة ٥٤٤هـ، ولي قضاء سبته مدة، ثم قضاء غرناطة وصنف التصانيف البديعة (انظر ترجمته في شذرات الذهب ٤/١٣٨، العبر ٢/٤٦٧ بغية الملتمس ص ٤٣٧).

(٢) هو أبو الفرج بن الجوزي عبد الرحمن بن علي بن محمد، الإمام العلامة، الحافظ المفسر، شيخ الإسلام. ولد سنة تسع أو عشر وخمس مائة وتوفي سنة سبع وتسعين وخمسمائة. (انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء للذهبي ٢١/٣٦٥، شذرات الذهب ٤/٣٢٩).

(٣) خبر معراج الرسول ﷺ رواه: البخاري في كتاب الصلاة باب كيف فرضت الصلوات في الإسراء ١/٤٥٨، ومسلم في كتاب الإيمان باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السموات وفرض الصلوات ١/١٤٥، وأحمد في مسنده ٣/١٤٨.

(٤) استسقاؤه: طلبه السُّقي (انظر المصباح المنير ١/٢٨١).

(٥) استصحاؤه: أي طلب الصحو وهو ذهاب الغيم (انظر لسان العرب ١٤/٤٥٢).

(٦) انظر فتح الباري ٢/٥٠٨-٥٠٩، وصحيح مسلم ٢/٦١٢-٦١٥، النسائي ٣/١٦٦-١٦٧، والموطأ للإمام مالك ١/١٩١، ومسند الإمام أحمد ٣/٢٧١.

(٧) انظر فتح الباري ٨/٦٧٠-٦٧٢، وسنن الترمذي ٥/٤٢٦-٤٢٧ ومسند الإمام أحمد ١/٢٧٤، وتفسير الطبري ١٤/١٠٢-١٠٣.

(٨) إشارة لقوله تعالى: ﴿سبحان الذي أسرى بعبده ليلًا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله لنريه من آياتنا إنه هو السميع البصير﴾ الآية ١ من سورة الإسراء، ولحديث الإسراء وقد رواه البخاري ومسلم وغيرهما.

وأمَّا «الأرضُ والماءُ» فكاهتزازِ الجبلِ تحته[1] وتكثيرِ الماء في عين تبوك[2] وعين الحديبية[3] ونبعِ الماءِ من بين أصابعه غيرَ مرة[4] ومزادة[5] المرأة[6].

---

(١) خبر اهتزاز الجبل رواه: الإمام أحمد في مسنده ١/١٨٩ قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٥٥/٩) ورجاله ـ أي أحمد ـ رجال الصحيح، وقال أحمد شاكر في حاشية المسند ١٠٩/٣ إسناده صحيح، ورواه الترمذي ج٥ ص ٦٥١ حديث رقم (٣٧٥٧) وقال: «هذا حديث حسن صحيح»، وأبو داود في كتاب السنة باب في الخلفاء ٣٨/٥، وابن ماجة في المقدمة باب فضائل العشرة ٤٨/١، ومسلم ١٨٨٠/٤ حديث رقم (٢٤١٨) والنسائي ٢٣٦/٦، وأبو يعلي ورجاله رجال الصحيح انظر مجمع الزوائد ٥٥/٩، وأبو نعيم في دلائل النبوة ٤٣١/٢.

(٢) خبر تكثير الماء في عين تبوك رواه: مسلم في كتاب الفضائل باب في معجزات النبي ﷺ ١٧٨٤/٤، وأحمد في مسنده ٢٣٧/٥ـ٢٣٨، ومالك في الموطأ كتاب قصر الصلاة في السفر باب الجمع بين الصلاتين في الحضر والسفر ١٤٣/١، وأبو نعيم في دلائل النبوة ٥٢٢/٢، والبيهقي في دلائل النبوة ٢٣٦/٥ والطبري في التاريخ ١٤٧/٣.

(٣) خبر تكثير الماء في عين الحديبية رواه: البخاري في كتاب المغازي باب غزوة الحديبية ٤٤١/٧، ومسلم في كتاب الجهاد وسير باب غزوة ذي قرد وغيرها ١٤٣٣/٣ حديث رقم (١٨٠٧)، والإمام أحمد في المسند ٢٩٠/٤، وابن سعد في طبقاته ١٧٩/١.

(٤) انظر ذلك في فتح الباري ج١ ص ٢٧١ وج٦ ص ٥٨٠ـ٥٨١، وصحيح مسلم ١٧٨٣/٤، وسنن الدارمي ١٣/١ـ١٥، والموطأ للإمام مالك بن أنس ج١ ص ٣٢، وسنن الترمذي ٥٩٦/٥، ومسند الإمام أحمد ج٣ ص ١٣٢، ١٤٧، ١٧٠، ٢١٥، ٢٨٩، ٣٤٣، والشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض ٤٠٢/١ـ٤٠٥. وحديث نبع الماء من بين أصابعه ﷺ متواتر وقد رواه جماعة من الصحابة منهم أنس وجابر وابن مسعود.

(٥) المزادة: مَفْعَلَة من الزاد يتزود فيها الماء وهي أكبر من القربة والمزادتان حمل البعير. (انظر لسان العرب ١٩٩/٣، وصحيح مسلم بشرح الإمام النووي ١٩٠/٥ـ١٩١).

(٦) انظر ذلك في فتح الباري كتاب المناقب باب علامات النبوة في الإسلام ٥٨٠/٦، وصحيح مسلم كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب قضاء الصلاة الفائتة... إلخ ٤٧٥/١ـ٤٧٦. ومسند الإمام أحمد بن حنبل ٤٣٤/٤ـ٤٣٥.

وأمـا «المـركباتُ» فتكثيرهُ للطعامِ غَيْرَ مَرَّةٍ في قصةِ الخندقِ من حديث جابـر [1] وحـديثِ أبي طلحـة [2]، وفي أسفـارهِ [3]، وجرابِ أبي هريرة [4]، ونخلِ جابر بن عبد الله، وحديث جابر وابن الزبير [5] في انقلاع النخلِ له وعوده

---

(١) حديث جابر في تكثير الطعام عند حفر الحندق رواه: البخاري في كتاب المغازي باب غزوة الخندق ٧/٣٩٥-٣٩٦، والبيهقي في دلائل النبوة ٣/٤٢٢-٤٢٦، وابن كثير في البداية والنهاية ٤/٩٧، والحاكم في المستدرك ٣/٣١.

(٢) أبو طلحة: هو زيد بن زيد بن سهل بن الأسود بن حرام الأنصاري البخاري، من كبار الصحابة، شهد بدراً وأحداً والخندق والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ ومات بالمدينة سنـة ٣٤هـ وهـو ابن سبعين سنـة (انـظر طبقات ابن سعد ٣/٥٠٤-٥٠٧، وتقريب التهذيب ص ٢٢٣).

وحديث أبي طلحة في تكثير الطعام رواه: البخاري في كتاب الأطعمة باب من أكل حتى شبع ٩/٥٢٦-٥٢٧ ومسلم في كتاب الأشربة ج٣ /٢٦١٢ حديث رقم (٢٠٤٠) والترمذي في كتاب المناقب باب رقم ٦ ج٥ ص ٥٩٥-٥٩٦ حديث رقم (٣٦٣٠) وقال: «هذا حديث صحيح»، ومالك في الموطأ كتاب صفة النبي ﷺ باب جامع ما جاء في الطعام والشراب ٢/٩٢٧-٩٢٨، والبيهقي في دلائل النبوة ٦/٨٨-٨٩، وأبو نعيم في دلائل النبوة ٢/٤١٥.

(٣) انظر على سبيل المثال لا الحصر صحيح مسلم ١/٥٦-٥٧، ومسند الإمام أحمد ٣/١١، ودلائل النبوة لأبي نعيم ٢/٤١٨-٤١٩، وطبقات ابن سعد ١/١٨٠ وموارد الظمآن للهيثمي ص ٥٢٦-٥٢٨، والشفا للقاضي عياض ١/٤١٣، ودلائل النبو للبيهقي ٦/١٢٠-١٢٢، والبداية والنهاية ٦/١١٢، وكنز العمال ١٢/٣٥٢-٣٥٤.

(٤) خبـر جراب أبي هريرة: رواه الترمذي في كتاب المناقب باب مناقب أبي هرير ٥/٦٨٥-٦٨٦ حديث رقم (٣٨٣٩) وقال: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه» ورواه الإمام أحمد في المسند ٢/٣٥٢، والبيهقي في دلائل النبوة ٦/١٠٩-١١١، وأبو نعيم في دلائل النبوة ٢/٤٣٤، وأورده ابن كثير في البداية والنهاية ٦/١١٧-١١٨.

(٥) هو عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي، أبو بكر، وأبو خبيب، كان أول مولود في الإسـلام بالمـدينة من المهاجرين، ولي الخلافة تسع سنين إلى أن قتل في ذي الحجة سنة ثلاث وسبعين. (انظر تقريب التهذيب ص ٣٠٣). وأما حديث ابن الزبير وجابر في انقلاع النحل له وعوده إلى مكانه فلم أجده بعد البحث.

إلى مكانه، وسقياه لغير واحد من الأرض كعين أبي قتادة [1].

وهذا بابٌ واسعٌ لم يكن الغرضُ هنا ذكر أنواع معجزاته بخصوصه وإنما الغرضُ التمثيل.

وكذلك من باب «القدرة» عصا موسى ﷺ [2] وفَلْقُ البحرِ والقُمَّل والضفادع والدم [3]، وناقةُ صالح [4]، وإبراءُ الأكمهِ [5] والأبرصِ [6] وإحياء الموتى

---

(1) أبو قتادة: هو أبو قتادة الأنصاري، الحارث ويقال عمرو أو النعمان بن ربعي السُّلَمي المدني، اختلف في شهوده بدراً، شهد أحداً وما بعدها ومات سنة أربع وخمسين على الأرجح (انظر الإصابة ١٥٧/٤، وتقريب التهذيب ص ١٦٦).
وخبر عين أبي قتادة رواه: الإمام مسلم في صحيحه كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب قضاء الصلاة الفائتة. . ٤٧٤/١-٤٧٦ حديث رقم (٦٨٢٠، والبيهقي في دلائل النبوة ١٣٢/٦-١٣٣.

(2) وقد ورد ذكرها في أكثر من موضع في القرآن الكريم ومن هذه المواضع قوله سبحانه وتعالى ﴿وما تلك بيمينك يا موسى. قال هي عصاي أتوكأ عليها وأهش بها على غنمي ولي فيها مآرب أُخرى قال ألقها يا موسى﴾ الآية ١٧ - ١٩ من سورة طه.

(3) إشارة لقوله تعالى ﴿فأرسلنا عليهم الطُّوفان والجراد والقُمَّل والضفادع والدَّم آيات مفصلات فاستكبروا وكانوا قوماً مجرمين﴾ الآية ١٣٣ من سورة الأعراف.

(4) وقد ورد ذكر ناقة صالح في القرآن الكريم في عدة مواضع منها قوله تعالى ﴿وإلى ثمودَ أخاهم صالحاً قال يا قوم اعبدوا الله مالكم من إله غيره قد جاءتكم بينةٌ من ربكم هذه ناقة الله لكم آية فذروها تأكل في أرض الله ولا تمسوها بسوء فيأخذكم عذاب أليم﴾ الآية ٧٣ من سورة الأعراف.
وقد كانت ناقة صالح عليه السلام معجزة حيث خرجت من صخرٍ أصم ورأى قوم ثمود بأعينهم كيف انفلقت الصخرة وخرجت منها ناقة عشراء، وقد كانت هذه الناقة تشرب ماء القبيلة بأجمعه وتعطي القبيلة من الحليب بقدر الماء الذي تشربه ولكن قوم ثمود قتلوها. (انظر قصة ناقة صالح في تفسير ابن كثير ٢١٨/٢ والنبوة والأنبياء ص ٢٥٢-٢٥٣، وجامع البيان للطبري ٢٢٤/٥-٢٢٥).

(5) الأكمه: الذي يولد أعمى. (مختار الصحاح ص ٥٧٩).

(6) الأبرص: هو الذي أصيب بداء البرص وهو بياض يقع في الجسد انظر (لسان العرب =

لعيسى كما أنَّ من بابِ العلم إخبارهم بما يأكلون وما يَدَّخِرون في بيوتهم[1].

وفي الجملة لم يَكُنْ المقصود هنا ذكر المعجزات النبوية بخصوصها، وإنما الغرض التمثيل بها.

أمثلة لبعض الكرامات

وأما المعجزاتُ التي لغير الأنبياءِ من «باب الكشف والعلم» فمثل قول عمر في قصة سارية[2]، وإخبارِ أبي بكر بأنَّ بِبَطن

= ٧/٥).

(١) إشارة لقوله تعالى على لسان عيسى بن مريم: ﴿...وأُبرئُ الأكمَهَ والأبرصَ وأحيي الموتى بإذن الله وأُنَبئكم بما تأكلون وما تدخرون في بيوتكم..﴾ الآية ٤٩ من سورة آل عمران.

(٢) هو سارية بن زنيم بن عبد الله بن جابر الكناني، الدائلي، له صحبة، كان في الجاهلية لصاً كثير الغارات يسبقُ الفرسَ عدواً على رجليه، ثم أسلم وحسن إسلامه وأمَّره عمر على جيش وسيره إلى فارس سنة ٢٣هـ توفي نحو سنة ٣٠هـ. (انظر ترجمته في الإصابة ٢/٣، تهذيب تاريخ دمشق الكبير لابن عساكر ٦/٤٥، الأعلام ٣/٦٩). وحول تخريج خبر سارية الجبل انظر: دلائل النبوة لأبي نعيم ٢/٥٧٩، تهذيب تاريخ دمشق الكبير ٦/٤٧، الإصابة في تمييز الصحابة ٢/٣، وكنز العمال للمتقي الهندي ١٢/٥٧١-٥٧٤، تاريخ الخلفاء للسيوطي ص ١٤١، وسلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني ٣/١٠١.

قال ابن حجر في الإصابة ٢/٣ عن قصة سارية الجبل: «أخرجها البيهقي في الدلائل واللالكائي في شرح السنة والدير عاقولي في فوائده وابن الأعرابي في كرامات الأولياء من طريق ابن وهب عن يحيى بن أيوب عن ابن عجلان عن نافع عن ابن عمر» فذكر خبر سارية ثم قال «هكذا ذكره حرملة في جمعة لحديث ابن وهب وهو في اسناد حسن».

وذكر ابن كثير في البداية والنهاية ٧/١٣٤-١٣٥ عدة طرق للقصة وقال: «فهذه طرق يشد بعضها بعضاً».

زوجتـه[1] أنثى[2]، وإخْبارِ عُمَرَ بِمَنْ يخرجُ من وَلَده[3] فيكون عادلا[4]، وقصة صاحب موسى في علمه بحال الغلام[5]

و «القـدرة» مثـلُ قصـةِ الـذي عنـده علم من الكتـاب[6]، وقصـةِ أهـل الكهفـ[7]، وقصة مريـم [8] ، وقصة خالد بن الوليد [9] ، وسفينة[10] مولى رسول

---

(١) هي حبيبة بنت خارجة بن زيد، أو بنت زيد بن خارجة الخزرجية، زوج أبي بكر الصديق، ووالدة أم كلثوم ابنته التي مات أبو بكر وهي حامل بها. (انظر الاصابة ٤/٢٦١).

(٢) تخريج حديث أخبار أبي بكر بأن ببطن زوجته أنثى: رواه مالك في الموطأ كتاب الأقضية باب ما لا يجوز من النحل ٢/٧٥٢، وعبد الرزاق في المصنف ٩/١٠١، وابن سعد في الطبقات الكبرى ٣/١٩٤ـ١٩٥، والبيهقي في السنن الكبرى ج٦ ص ١٧٠ و ص ١٧٨ وابن أبي شيبة فيما عزاه اليه الهندي في كنز العمال ١٢/٤٨٦.
وأورده علاء الدين البرهانفوري في كنز العمال ١٢/٤٨٦.

(٣) وهو الخليفة الزاهد عمر بن عبد العزيز رحمه الله. انظر كتاب سيرة ومناقب عمر بن عبد العزيز (الخليفة الزاهد) للإمام ابن الجوزي وأخبار أبي حفص للآجري.

(٤) هذا الخبر رواه ابن سعد في الطبقات ٥/٣٣٠، وابن النجار فيما عزاه إليه الهندي في كنـز العمال ١٤/٢٦ وأورده الأجري في أخبار أبي حفص عمر بن عبد العزيز ص ٤٨ـ٤٩، وابن الجوزي في سيرة ومناقب عمر بن عبد العزيز ص ٢٢ـ٢٣، والسيوطي في تاريخ الخلفاء ص ٢٥٩.

(٥) وقد وردت هذه القصة في سورة الكهف الآيات ٧٤ و ٧٥ و ٨٠.

(٦) إشارة لقوله تعالى: ﴿قال الذي عنده علم من الكتاب أنا آتيك به قبل أن يرتد إليك طرفك فلما رآه مستقراً قال هذا من فضل ربي . . .﴾ الآية ٤٠ من سورة النمل.

(٧) انظر قصة أهل الكهف الآيات ٩ـ٢٦ من سورة الكهف.

(٨) وقد وردت هذه القصة في سورة مريم الآيات ١٦ـ٣٤.

(٩) وذلك عندما شرب السم فلم يضره وقد روى هذا الخبر أبو يعلي والطبراني بنحوه وأحد إسنادي الطبراني رجاله رجال الصحيح وهو مرسل ورجالهما ثقات إلا أن أبا السفر وأبا بردة بن أبي موسى لما يسمعا من خالد والله أعلم قاله الهيثمي في مجمع الزوائد ٩/٣٥٠. وانظر مجموع الفتاوي لابن تيمية ١١/٢٧٧ـ٢٧٨.

(١٠) هو أبو عبد الرحمن، سفينة، مولى رسول الله ﷺ، كان عبداً لأم سلمة فأعتقته وشرطت =

الله ﷺ [1] وأبي مسلم الخولاني [2]، [3] وأشياء يطول شرحها فإنَّ تِعْدَادَ هذا مثل المطر. وإنَّما الغرضُ التميلُ بالشيءِ الذي سمعه أكثرُ الناسِ. وأمَّا القُدْرَةُ التي لم تتعلق بفعله فمثل نصرِ الله لمن ينصره [4] وإهلاكه لمن يشتمه.

= عليه أن يخدم النبي ﷺ، يقال كان اسمه مهران أو غير ذلك، لقب سفينة لكونه حمل شيئاً كثيراً في السفر. (تهذيب التهذيب لابن حجر ٤/١٢٥).

(١) تخريج خبر سفينة مولى رسول الله ﷺ عندما أخبر الأسد بأنه رسول الله فمشى معه الأسد حتى أوصله مقصده: رواه الحاكم في المستدرك ٣/٦٠٦ وقال « هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه» وأقره الذهبي، ورواه البزار والطبراني بنحوه ورجالهما وثقوا كما قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٩/٣٦٦، ورواه أبو نعيم في حلية الأولياء ١/٣٦٩ وفي دلائل النبوة ٢/٥٨٣-٥٨٤، والبيقي في الدلائل ٦/٤٥-٤٦.

(٢) أبو مسلم الخولاني: هو عبد الله بن ثوب الزاهد المشهور، سيد التابعين، توفي سنة ٦٢هـ، كان ثقة فاضلا ناسكاً عابداً وله كرامات وفضائل. (انظر ترجمته في طبقات ابن سعد ٧/٤٤٨، تهذيب تاريخ دمشق لابن عساكر ٧/٣١٧، فوات الوفيات للكتبي ٢/١٦٩، حلية الأولياء ٢/١٢٢).

(٣) تخريج خبر أبي مسلم الخولاني عندما ألقي في النار فلم تضره: رواه ابن عساكر في تاريخه انظر تهذيب تاريخ دمشق الكبير ٧/٣١٧-٣١٨، ورواه أبو نعيم في الحلية ٢/١٢٨-١٢٩، وأورده ابن كثير في البداية والنهاية ٨/١٤٩، والكتبي في فوات الوفيات ٢/١٦٩، والهندي في كنز العمال ١/٢٩٩.

روى ابن عساكر في تاريخه مجموعة من كرامات أبي مسلم الخولاني انظر تهذيب تاريخ دمشق الكبير لابن عساكر ٧/٣١٧-٣٢١ وانظر مجموع الفتاوي لابن تيمية ١١/٢٧٩.

(٤) إشارة لقوله تعالى ﴿يا أيها الذين آمنوا إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم﴾ الآية ٧ من سورة محمد (ﷺ).

فَصْل
[الخارق يكون نعمة من الله ويكون سبباً للعذاب:]

الخارق كَشْفاً كانَ أو تأثيراً إن حصل به فائدة مطلوبة في الدين كانَ مِنَ الأعمالِ الصالحةِ المأمور بها ديناً وشَرْعاً، إمّا واجبٌ وإمّا مُسْتَحَبٌ، وإنْ حَصَلَ بِهِ أمْرٌ مُبَاحٌ كانَ من نعمِ الله الدنيويةِ التي تقتضي شُكْراً، وإن كَانَ على وَجْهٍ يَتَضَمَّنُ ما هو منهيٌّ عنه نهيَ تحريمٍ أو نهيَ تنزيه كَانَ سَبَباً للعذابِ أو البغض، كقصة الذي أُوتيَ الآيات فانسلخ منها: بلعام بن باعوراء[1]؛ لكن قد يكون صاحبها معذوراً لاجتهادٍ أو تقليدٍ أو نقصِ عَقْلٍ أوْ علم أوْ غلبة حال أوْ عجز أوْ ضرورة، فيكون من جنس برح[2] العابد.

و «النهي» قد يعودُ إلى سببِ الخارق وقد يعودُ إلى مقصوده فالأولُ مِثْلُ أنْ يدعوَ اللّهَ دُعَاءً مَنْهياً عنهُ اعتداءً عليه. وقد قال تعالى: ﴿ادعُوا رَبَّكُم تَضَرُّعَاً وَخُفْيَةً إنَّهُ لا يُحبُّ المُعْتَدِين﴾[3] ومثل الأعمال المنهي عنها إذا أورثت كَشْفاً أو تأثيراً. والثاني أن يدعوَ على غيرِهِ بما لا يستحقه أو يدعو

---

(1) هو بلعام ويقال: بلعم بن باعوراء، ويقال: ابن أبر ويقال ابن باعور بن شهتوم بن قوشتم بن ماب بن لوط بن هاران، ويقال ابن حران بن آزر. كان يسكن قرية من قرى البلقاء، قال ابن عساكر: وهو الذي كان يعرف اسم الله الأعظم فانسلخ من دينه (انظر قصة بلعام بن باعوراء في تفسير ابن كثير ٢/٢٥٥-٢٥٦، البداية والنهاية ١/٣٠٠، والكامل في التاريخ لابن كثير ١/١١٣-١١٤ وجامع البيان للطبري ٦/١٢٢).

(2) لم أجد له ترجمة.

(3) الآية ٥٥ من سورة الأعراف.

للظالم بالإعانةِ، ويعينه بهمَّتِهِ: كخفراء العدو وأعوان الظلمةِ من ذوي الأحوال؛ فإن كان صاحبُهُ من عقلاءِ المجانين والمغلوبين غلبة بحيث يُعْذَرون والناقصين نقصاً لا يُلامونَ عليه كانوا برحية[1]. وقد بينتُ في غيرِ هذا الموضع ما يُعْذَرون فيه وما لا يُعْذَرُون فيه، وإن كانوا عالمينَ قادرينَ كانوا بَلْعَامية[2]، فإنَّ من أتى بخارقٍ على وجهٍ منهي عنه أو لمقصود منهي عنه فإما أنْ يكون معذوراً معفواً عنه كبرح، أو يكون متعمداً للكذب كبلعام.

[الخارق ثلاثة أقسام: محمود ومذموم ومباح:]

فتلخص أنَّ الخارقَ «ثلاثة أقسام»: محمود في الدين، ومذموم في الدين، ومباحٌ لا محمود ولا مذموم في الدين؛ فإن كانَ المباحُ فيه منفعة كان نعمةً، وإن لم يكن فيه منفعةٌ كان كسائرِ المباحاتِ التي لا منفعة فيها كاللعب والعبث.

[الحث على طلب الاستقامة لا الكرامة:]

قال أبو علي الجوزجاني[3]: كُنْ طَالباً للاستقامةِ لا طالباً للكرامة. فإنَّ نَفْسَكَ منجبلة[4] على طلبِ الكرامةِ، وربك يطلب منك الاستقامة. قال الشيخ

---

(١) نسبةً إلى برح العابد.

(٢) نسبةً إلى بلعام.

(٣) هو الحسن بن علي، أبو علي الجوزجاني من كبار مشايخ خراسان له التصانيف المشهورة. تكلم في علوم الآفات والرياضات والمجاهدات وربما تكلم أيضاً في شيءٍ من علوم المعارف والحكم، صحب محمد بن علي الترمذي، ومحمد بن الفضل، وهو قريب السن منهم (انظر ترجمته في طبقات الصوفية للسلمي ص ٢٤٦-٢٤٨ وحلية الأولياء ١٠/ ٣٥٠).

(٤) مُنجبلة: أي مخلوقة ومطبوعة (انظر لسان العرب ١١/ ٩٨).

السهروردي[1] في عوارفه[2]: وهذا الذي ذكره أصْلٌ عَظيمٌ كبيرٌ في الباب، وسرٌ غَفَلَ عن حقيقتِهِ كثيرٌ من أهلِ السلوكِ والطلاب. وذلكَ أَنَّ المجتهدين والمتعبدين سمعوا عن سلف الصالحين المتقدمين وما مُنِحوا به مِنَ الكرامات وخوارِق العادات فأبداً نفوسهم لا تزال تتطلعُ إلى شيءٍ مِنْ ذلك، ويحبون أن يرزقوا شيئاً من ذلك. ولَعَلَّ أَحَدَهم يبقى مُنْكَسِرَ القلبِ متهماً لنفسه في صحةِ عمله حيثُ لم يكاشف بشيءٍ مِنْ ذلك، ولو علموا سر ذلك لهانَ عليهم الأمرُ، فيعلم أن اللّهَ يفتحُ على بعضِ المجاهدين الصادقين من ذلك باباً، والحكمة فيه أنْ يزدادَ بما يرى من خوارقِ العاداتِ وآثار القُدرة تفنناً، فيقوى عزمه على هذا الزهدِ في الدنيا، والخروج من دواعي الهوى، وقد يكون بعضُ عبادِهِ يكاشفُ بصدقِ اليقين[3] ويرفع عن قلبهِ الحجاب، ومن كُوشِفَ بصدقِ اليقين أُغنيَ بذلكَ عن رؤية خرق العادات؛ لأنَّ المراد منها كان حصولُ اليقين، وقد حصل اليقين فلو كوشف هذا المرزوق صدقَ اليقين بشيء من ذلك لازداد يقيناً. فلا تقتضي الحكمة كشفَ القدرةِ بخوارقِ العاداتِ لهذا الموضع استغناءً به، وتقتضي الحكمة كشفَ ذلِكَ لآخر لموضِعِ حاجته، وكان هذا الثاني يكون أتم استعداداً وأهليةً من الأول. فسبيلُ الصادقِ مطالبةُ النفسِ بالاستقامة، فهي كل الكرامة. ثم إذا وقَعَ في طريقهِ شيءٌ خارقٌ كان كأن لم يقع فما يبالي ولا ينقص بذلك. وإنما ينقص بالإخلال بواجب حق الاستقامة.

فتعلم هذا؛ لأنَّه أصلٌ كبيرٌ للطالبين، والعلماء الزاهدين، ومشايخ الصوفية.

---

(١) هو شهاب الدين السهروردي أبو حفص وأبو عبد الله عمر بن محمد البكري الصوفي الشافعي، إمام وقته لساناً وحالاً ولد سنة ٥٣٩هـ بُسهْرَوَرْد وقَدِم بغداد وتقدم عند أمير المؤمنين الناصر لدين الله حتى جعله مقدماً على شيوخ بغداد، صنف كتاباً سماه عوارف المعارف. توفي سنة ٦٣٢هـ. (شذرات الذهب ١٥٣/٥، معجم البلدان لياقوت الحموي ٢٩٠/٣ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٨١/٢-٨٢).

(٢) انظر عوارف المعارف للسهروردي ص ٢١٤-٢١٩.

(٣) اليقينُ: العلمُ وزوالُ الشّك (مختار الصحاح ص ٧٤٣).

فَصْل

[كلمات الله وأنواعها:]

كلمـاتُ اللّهِ تعـالى «نـوعـان»: كلماتٌ كونيةٌ، وكلماتٌ دينية. فكلماته الكونية هي: التي استعاذَ بها النبيُّ ﷺ في قوله: «أَعوذُ بكلماتِ اللّهِ التامات التي لا يُجَاوزهنَّ بَرٌ ولا فاجر»[1]. وقال سبحانه: ﴿إنَّما أَمْرُهُ إذا أرادَ شيئاً أنْ يقـولَ له كُنْ فيكـون﴾[2] وقال تعالى: ﴿وتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ صِدْقاً وعَدْلاً﴾[3] والكونُ كُلُّهُ داخلٌ تحت هذه الكلمات وسائر الخوارق الكشفية التأثيرية.

و «النوع الثاني» الكلماتُ الدينيةُ وهي: القرآنُ وشرعُ اللّهِ الذي بعثَ به

---

(1) الحديث أخرجه: الإمام أحمد في مسنده ٤١٩/٣، والإمام مالك في الموطأ كتاب الشعر باب ما يؤمر به من التعوذ ج٢ ص ٩٥١، والنسائي في عمل اليوم والليلة ص ٥٣٠-٥٣١، والبيهقي في الأسماء والصفات ص ٣٨٩، وابن السني في عمل اليوم والليلة ص ١٨٥، وأبو نعيم في دلائل النبوة ١٩١/١، وابن أبي شيبة والبزار والحسن بن سفيان وأبو زرعة في مسنده وابن مندة فيما عزاه إليهم الحافظ ابن حجر في الإصابة ٣٨٩/٢، والهندي في كنز العمال ٦٦٥/٢، ورواه الطبراني في الأوسط وفيه زكريا بن يحيى بن أيوب الضرير المدائني قال الهيثمي في المجمع ١٢٦/١٠ ولم أعرفه وبقية رجاله ثقات، ورواه الطبراني في المعجم الكبير وفيه المسيب بن واضح وقد وثقه غير واحد وضعفه جماعة وكذلك الحسن بن علي المعمري وبقية رجاله رجال الصحيح انظر مجمع الزوائد ١٢٦/١٠-١٢٧. قال في كنز العمال ٦٦٥/٢ بعد أن أورد الحديث: «وهو صحيح».

(2) الآية ٨٢ من سورة يس.

(3) الآية ١١٥ من سورة الأنعام.

رسوله وهي : أَمْرُهُ ونَهْيُهُ وخَبَرُهُ، وحَظُّ العبدِ منها العلم بها والعمل والأمر بما أمر الله به، كما أن حَظَّ العبدِ عُموماً وخصوصاً من الأول العلم بالكونيات، والتأثير فيها. أي بموجبها.

فالأولى قدريةٌ كونيةٌ والثانيةُ شرعيةٌ دينيةٌ، وكشفُ الأولى العلم بالحوادث الكونية، وكشفُ الثانيةِ العلمُ بالمأموراتِ الشرعيةِ، وقُدْرَةُ الأولى التأثير في الكونيات، وقدرةُ الثانية التأثيرُ في الشرعيات، وكما أنَّ الأولى تنقسم إلى تأثير في نفسه، كمشيهِ على الماء وطيرانهِ في الهواء وجلوسهِ على النار، وإلى تأثيرٍ في غيره بإسقامٍ [1] وإصحاحٍ، وإهلاكٍ وإغناءٍ وإفقارٍ فكذلكَ الثانيةُ تَنْقَسِمُ إلى تأثيرٍ في نفسه بطاعته لله ورسوله، والتمسكِ بكتابِ اللّهِ وسُنةِ رسوله باطِناً، وظاهراً، وإلى تأثيرٍ في غيره بأن يأمر بطاعةِ اللّهِ ورسوله؛ فيطاع في ذلك طاعة شرعيةً بحيث تقبل النفوس ما يأمرها به من طاعةِ اللّهِ ورسولِهِ في الكلماتِ الدينياتِ. كما قبلت من الأول ما أراد تكوينه فيها بالكلمات الكونيات.

[عدم الخوارق لا ينقص رتبة المسلم عند الله:]

وإذا تَقَرَّرَ ذلك فاعلم أن عدمَ الخوارقِ عِلْماً وقُدْرَةً لا تضر المسلمَ في دينه، فمن لم ينكشفْ له شيءٌ من المغيبات، ولم يسخر له شيءٌ من الكونيات، لا ينقصه ذلكَ في مرتبته عند الله؛ بل قد يكون عدمُ ذلك أنفع له في دينه إذا لم يكُنْ وجودُ ذلِكَ في حَقّهِ مأموراً به أمْرَ إيجابٍ ولا استحباب، وأمَّا عدم الدين والعمل به فيصير الإنسانُ ناقِصاً مَذْموماً إما أنْ يجعله مستحقاً للعقاب، وإما أنْ يجعله محروماً من الثوابِ، وذلكَ لأنَّ العلمَ بالدينِ وتعليمَهُ والأمرَ به ينالُ به العبدُ رضوانَ اللّهِ وَحْدَهُ وصلاته وثوابه، وأما العلمُ بالكونِ والتأثيرِ فيه فلا ينال به ذلك إلا إذا كان داخلاً في الدين، بل قد يجب عليه شكره، وقد يناله به إثم.

[بيان أقسام الخوارق:]

---

(١) بإسقام: بإمراض (انظر مادة سقم في لسان العرب ١٢/٢٨٨).

إذا عُرِفَ هذا فالأقسام ثلاثة : إما أن يتعلق بالعلم والقدرة [أو] بالدين فقط، أو بالكون فقط.

[القسم الأول:]

(فالأول) كما قالَ لنبيهِ ﷺ: ﴿وقُل رَّبِّ أدخِلْني مُدْخَلَ صِدْقٍ وأخرِجْني مُخْرَجَ صِدْقٍ، وَاجْعَلْ لي من لَّدُنْكَ سُلْطَاناً نَّصِيراً﴾[1] فإنَّ السلطانَ النصيرَ يجمع الحُجَّة[2] والمنزلة عند الله، وهو كلماتُهُ الدينية، والقدرية والكونية عند الله بكلماته الكونيات، ومعجزاتُ الأنبياءِ عليهم السلام تجمعُ الأمرين، فإنَّها حجةٌ على النبوةِ من الله وهي قدرية. وأبْلَغَ ذلِكَ القرآن الذي جاء به محمد ﷺ، فإنَّه هو شرعُ الله وكلماته الدينيات، وهو حجةُ محمدٍ ﷺ على نبوته، ومجيئه من الخوارق للعادات، فهو الدعوة وهو الحجة والمعجزة.

[القسم الثاني:]

(وأمَّا القسمُ الثاني) فمثلُ من يعلمُ بما جاءَ به الرسول خَبَراً وأمراً ويعمل به ويأمر به الناس، ويعلمُ بوقت نزولِ المطر وتغير السعر، وشفاءِ المريض، وقدوم الغائب، ولقاءِ العدو، وله تأثير إما في الأناسي، وإما في غيرهم بإصحاحٍ وإسقامٍ وإهلاكٍ، أو ولادةٍ أو ولاية أو عزل. وجماعُ التأثير إما جلبُ منفعةٍ كالمالِ والرياسة؛ وإمَّا دفع مَضَرَّةٍ كالعدوِ والمرضِ، أو لا واحد منهما مثل ركوب أسدٍ بلا فائدة؛ أو إطفاء نارٍ ونحو ذلك.

[القسم الثالث:]

(وأمَّا الثالثُ) فمن يجتمعُ له الأمران؛ بأن يؤتى مِنَ الكشفِ والتأثير الكوني ما يُؤيدُ به الكشف والتأثير الشرعي. وهو عِلْمُ الدينِ والعملُ به، والأمرُ به، ويؤتى من علم الدين والعمل به، ما يستعمل به الكشف والتأثير الكوني؛ بحيث تقعُ الخوارقُ الكونيةُ تابعةً للأوامرِ الدينية، أو أن تخرق له العادة في الأمورِ

(1) الآية ٨٠ من سورة الإسراء.

(2) الحُجَّةُ: البرهان (مختار الصحاح ص ١٢٣).

الدينيةِ؛ بحيث ينال من العلوم الدينية، ومن العمل بها، ومن الأمر بها، ومن طاعــة الخلق فيهــا، مالم ينله غيره في مُطّردِ العــادةِ، فهــذه أعْــظَمُ الكــرامــاتِ والمعجزاتِ وهو حالُ نَبينا مُحَمدٍ صَلَّى اللّهُ تعالى عليه وسَلَّم وأبي بكرٍ الصديق وعُمرَ وَكُلّ المسلمين.

فهذا القسمُ الثالثُ هو مقتضى ﴿إيّاكَ نعبدُ وإيّاك نَستعين﴾ [1] إذْ الأول هو العبادة، والثاني هو الاستعانةُ، وهو حال نبينا محمد ﷺ والخواصُ مِنْ أُمَّته المتمسكين بشرعتِهِ ومنهاجِهِ باطناً وظاهراً، فإنَّ كراماتِهم كمعجزاتِهِ لم يُخْرِجْهَا إلا لحُجَّةٍ أو حَاجةٍ، فالحُجَّةُ ليظهرَ بها دينُ اللّهِ ليؤمن الكافرُ ويُخلصَ المنافقُ ويزدادَ الذينَ آمنوا إيماناً، فكانت فائدتُها اتباعَ دينِ اللّهِ عِلْماً وعَمَلاً، كالمقصود بالجهاد. والحاجة كجلبِ منفعةٍ يحتاجون إليها كالطعامِ والشرابِ وقت الحاجة إليه، أو دفع مَضَرةٍ عنهم ككسرِ العدوِ بالحصى الذي رماهم به[2] فقيل له: ﴿وما رَمَيْتَ إذْ رَمَيتَ وَلَكنَّ اللّهَ رَمَى﴾ [3]. وكُـلٌّ من هذين يعـود لى منفعـةِ الدين كالأكـلِ والشربِ وقتالِ العدو والصدقة على المسلمين: فإنَّ هذا من جملةِ الدين والأعمال الصالحة.

وأَمَّا «القسمُ الأولُ» وهو المتعلق بالدين فقط فيكون منه ما لا يحتاج إلى الثــاني ولا له فيه منفعـة، كحـال كثير من الصحـابـة، والتـابعين وصـالحي المسلمين، وعلمـائهم وعبادهم، مع أنّه لا بُدَّ أنْ يكونَ لهم حاجة أو انتفاعٌ بشيءٍ مِنَ الخوارقِ، وقد يكونُ منهم من لا يستعملُ أسبابَ الكونيات ولا عَمِلَ بها، فانتفاءُ الخارقِ الكوني في حقه إما لانتفاءِ سببه وإما لانتفاء فائدتِه، وانتفاؤُهُ لانتفاء فائدتِهِ لا يكونُ نَقْصَاً، وأما انتفاؤُهُ لانتفاء سَبَبِهِ فَقَدْ يَكُونُ نَقْصَاً وقَدْ لا يكونُ نَقْصَاً، فإن كانَ لإخلالهِ بِفِعْلٍ واجبٍ وتركِ مُحَرَّمٍ كانَ عدمُ الخارقِ نَقْصَاً

(١) الآية ٥ من سورة سورة الفاتحة.

(٢) انظر تفسير ابن كثير ٢/٢٨٣، والدر المنثور في التفسير بالمأثور ٣/١٧٤-١٧٥، وجامع البيان للطبري ٦/٢٠٤-٢٠٥.

(٣) الآية ١٧ من سورة الأنفال.

وهو سببُ الضررِ، وإن كانَ لإخلالهِ بالمستحباتِ فهو نقصٌ عن رُتْبةِ المقربين السابقين وليس هو نقصاً عَنْ رُتْبَةِ أصحابِ اليمينِ المقتصدين، وإن لم يَكُنْ كَذلك بل لعدم اشتغاله بسببٍ بالكونيات التي لا يكونُ عدمُها ناقصاً لثوابٍ لم يَكُنْ ذلِكَ نقصاً، مثل من يمرض ولده ويذهب ماله فلا يدعو ليعافى أو يجيء ماله، أو يظلمه ظالمٌ فلا يتوجه عليه لينتصر عليه.

وأما «القسمُ الثاني» وهو صاحبُ الكشفِ والتأثير الكوني فقدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ تارةً يكون زيادةً في دينه، وتارةً يَكونُ نَقْصَاً، وتارةً لا لَهُ ولا عليه وهذا غالبُ حالِ أهلِ الاستعانةِ، كما أنَّ الأولَ[1] غالبُ حالِ أهلِ العبادة، وهذا الثاني بمنزلةِ الملكِ والسلطانِ الذي قد يكون صاحبُه خليفةً نبياً، فيكون خيرَ أهْلِ الأرضِ، وقدْ يكونُ ظَالِماً مِنْ شَرِّ الناسِ، وقد يكون مَلِكاً عادلاً فيكون من أوساطِ النَّاسِ؛ فإنَّ العلمَ بالكونيات والقدرة على التأثير فيها بالحال والقلب كالعلم بأحوالِها والتأثير فيها بالملك وأسبابه، فسلطان الحالِ والقَلْب كسُلْطَانِ الملكِ واليدِ، إلا أنَّ أَسْبَابَ هذا باطنةٌ روحانيةٌ، وأسباب هذا ظاهرةٌ جثمانيةٌ. وبهذا تبيَن لكَ أنَّ القِسْمَ الأول إذا صَحَّ فهو أفضلُ مِنْ هذا القسم، وخيرٌ عِنْدَ اللّهِ وعِنْدَ رسولِهِ وعبادهِ الصالحين المؤمنين العقلاء وذلك من وجوه:

[أفضل أقسام الخوارق ما يتعلق بالدين وذلك من وجوه:]

(أحدها) أنَّ علمَ الدينِ طَلَباً وخَبَرَاً لا يُنَالُ إلا من جهةِ الرسولِ ﷺ، وأمَّا العلمُ بالكونـاتِ فأسبـابُهُ متعددةٌ، وما اختصَّ به الرسلُ وورثتُهم أفْضَلُ مما شاركهم فيه بقيةُ الناس، فلا ينالُ علمَهُ إلا هُمْ وأتباعهم، ولا يعلمه إلا هُمْ وأتباعهم.

(الثاني) أنَّ الدينَ لا يعملُ به إلا المؤمنون الصالحون الذين هم أهلُ الجنةِ وأحبابُ اللّهِ، وصفوتُهُ وأحباؤه وأولياؤه، ولا يأمر به إلا هم.

(١) وهو المتعلق بالدين فقط.

وأمَّا «التأثيرُ الكونيُّ» فَقَدْ يقع من كافرٍ ومنافقٍ وفاجر، تأثيرُهُ في نفسِهِ وفي غيرِهِ كالأحوالِ الفاسدةِ والعينِ والسحرِ، وكالملوكِ والجبابرةِ المسلطين والسلاطين الجبابرة، وما كان من العلم مختصاً بالصالحين أفْضَلُ ممّا يَشْتَرِكُ فيه المصلحون والمفسدون.

(الثالث) أنَّ العلمَ بالدينِ والعملَ به ينفعُ صاحبهُ في الآخرةِ ولا يضره. وأمَّا الكَشْفُ والتأْثيرُ فقد لا يَنْفَعُ في الآخرةَ بل قد يضره كما قال تعالى: ﴿ولو أنَّهم آمنوا واتقوا لَمَثُوبَةٌ مِن عندِ الله خَيْرٌ لو كانوا يَعْلَمون﴾[1].

(الرابع) أنَّ الكَشْفَ والتَّأْثيرَ إمَّا أنْ يكونَ فيه فائدةٌ أو لا يكون، فإنْ لم يكن فيه فائدةٌ؛ كالاطلاع على سيئات العباد وركوب السباع لغير حاجة، والاجتماع بالجن لغير فائدةٍ، والمشي على الماء مع إمكانِ العبورِ على الجسرِ؛ فهذا لا مَنْفِعَةَ فيه لا في الدُّنيا ولا في الآخرة، وهو بِمَنْزِلَةِ العبثِ واللعبِ وإنما يستعظمُ هذا مَنْ لم ينله. وهوَ تحت القُـدْرَةِ والسلطانِ في الكون، مثل من يستعظم الملك أو طاعة الملوك لشخص وقيام الحالة عند الناس بلا فائدة، فهو يستعظمه من جهةِ سَبَبِهِ لا من جهةِ مَنْفَعَتِهِ كالمالِ والرياسةِ، ودفعِ مضرةٍ كالعدو والمرضِ؛ فهذه المنفعة تُنَالُ غالباً بغيرِ الخوارقِ أكثر مما تُنَالُ بالخوارقِ، ولا يحصلُ بالخوارق منها إلا القليل، ولا تدوم إلا بأسبابٍ أُخرى. وأمَّا الآخرُ أيضاً فلا يحصلُ بالخوارق إلا مع الدين. والدينُ وَحْدَهُ مُوجِبٌ للآخرة بلا خارق، بل الخوارقُ الدينيةُ الكونيةُ أبلغُ من تحصيلِ الآخرةِ كحالِ نبينا مُحَمدٍ ﷺ. وكذلك المال والرياسة التي تحصل لأهل الدين بالخوارق إنما هو مع الدين، وإلا فالخوارقُ وحدَها لا تُؤثِرُ في الدنيا إلا أثراً ضَعيفاً.

فإنْ قِيلَ: مجردُ الخوارقِ إن لَمْ تحصلْ بنفسها منفعة لا في الدين ولا في الدنيا فهي علامةُ طاعةِ النفوسِ له، فهو مُوجِبُ الرياسة والسلطان، ثم يتوسط ذلك فتجتلب المنافع الدينية والدنيوية، وتدفع المضار الدينية والدنيوية.

---

(١) الآية ١٠٣ من سورة البقرة.

قُلْت: نحن لم نتكلمْ إلا في منفعةِ الدينِ أو الخارق في نفسه من غير فعل الناس. وأما إنْ تَكلَّمنا فيما يحصل بسببها من فعل الناس فنقول أولاً: الدينُ الصحيح أوجبُ لطاعة النفوس وحصولِ الرياسةِ مِنَ الخارقِ المُجَرَّدِ كما هُوَ الواقعُ، فإنَّهُ لا نسبةَ لطاعة من أُطِيعَ لدينه إلى طاعةِ مَنْ أُطِيعَ لتأثيره، إذ طاعةُ الأولِ أعمُّ وأكثر، والمطيع بها خيارُ بني آدم عقلاً وديناً، وأمَّا الثانيةُ فلا تدومُ ولا تكثرُ ولا يدخلُ فيها إلا جُهَّالُ الناسِ، كأصحابِ مُسَيْلَمةَ الكذاب[1] وطُلَيْحَةَ الأسدي[2] ونحوهم وأهل البوادي والجبالِ ونحوهم ممن لا عقلَ له ولا دين.

ثم نقول ثانياً: لو كَانَ الخارقُ ينالهُ مِنَ الرياسةِ والمالِ أكثر من صاحبِ الدين لكانَ غايتُهُ أن يكون مَلِكاً من الملوك، بل ملكه إن لم يقرنْهُ بالدين فهو كفرعون وكمقدمي الإسماعيلية[3] ونحوهم، وقد قدمنا أنَّ رياسة الدنيا التي ينالها الملوك بسياستِهم وشجاعتِهم وإعطائِهم أعْظَمُ من الرياسةِ بالخارقِ المُجَرَّدِ، فإنَّ هذه أكثر ما يكون مدة قريبة.

(الخامس) أنَّ الدينَ ينفعُ صاحبَهُ في الدنيا والآخرة ويدفع عنه مضرةَ الدنيا

---

(١) مسيلمة الكذاب: هو مسيلمة وقيل هارون بن ثمامة بن كبير بن حبيب الوائلي أبو ثمامة، تنبأ في اليمامة، كان قبيح الخلقة، دميم الصورة، وصفته على عكس صفة الرسول ﷺ، قتل سنة ١٢هـ. (انظر تاريخ الخميس ١٥٧/٢، الأعلام ٢٢٦/٧).

(٢) هو طلحة بن خويلد الأسدي، من أسد خزيمة: متنبىء، شجاع، يعدل بألف فارس، قدم على النبي في وفد بني أسد سنة ٩هـ وأسلموا. ولما رجعوا أرتد طليحة، وادعى النبوة، سار إليه خالد بن الوليد في خلافة أبي بكر فهزمه، ففر إلى الشام ثم أسلم بعد أن أسلمت أسد وغطفان كافة ووفد على عمر فبايعه في المدينة وخرج إلى العراق، فحسن بلاؤه في الفتوح واستشهد بنهاوند. (الأعلام ٣/ ٢٣٠، تاريخ الخميس ٢/ ١٦٠، تهذيب تاريخ دمشق الكبير ٩٣/٧).

(٣) الإسماعيلية: هم الذي أثبتوا الإمامة لإسماعيل بن جعفر الصادق، ومن مذهبهم أن الله تعالى لا موجود ولا معدوم ولا عالم ولا جاهل ولا قادر ولا عاجز، وكذلك في جميع الصفات.. انظر (التعريفات للجرجاني ص ٢٦، الفرق بين الفرق لعيد القاهر الأسفرائيني التميمي ص ٤٢).

والآخرة من غيرِ أنْ يحتاج معه إلى كَشْفٍ أوْ تأثير.

وأمَّا الكشفُ أوْ التأثيرُ فإنْ لمْ يقترنْ به الدينُ وإلا هَلَكَ صاحبَهُ في الدنيا والآخرة، أمَّا في الآخرةِ فَلِعَدَمِ الدين الذي هو أداءُ الواجباتِ وتَرْكُ المُحَرَّماتِ، وأمَّا في الدُّنيا فإنَّ الخوارِقَ هي من الأمورِ الخَطِرَة التي لا تنالها النفوسُ إلا بمخاطراتٍ في القلب والجسمِ والأهلِ والمالِ، فإنَّهُ إن سَلَكَ طريقَ الجوعِ والرياضةِ المُفْرِطَة خَاطَرَ بقلبِهِ ومزاجِهِ ودينِهِ، وربما زال عقلُهُ ومَرِضَ جِسْمُهُ وذهبَ دينُه، وإنْ سَلَكَ طريقَ الوَلَهِ[1] والاختلاطِ بتركِ الشَّهواتِ ليتَّصِلَ بالأرواحِ الجنِّيةِ وتَغَيُّب النفوس عن أجسامِهَا، ـ كما يفعلُه مولَهو الأحمديةِ ـ فَقد أزالَ عَقْلَهُ وأذْهَبَ مَالَـهُ وَمَعيشَتَـهُ، وأشْقَى نَفْسَهُ شَقَاءً لا مَزيدَ عليه، وعَرَّضَ نَفْسَهُ لعذاب اللّهِ في الآخرةِ لما تركهُ من الواجباتِ وما فَعَلَهُ من المُحرماتِ، وكذلك إنْ قَصَدَ تسخيرَ الجنِّ بالأسْماءِ والكلماتِ من الأقسامِ والعزائمِ فقد عَرَّضَ نَفْسَهُ لعقوبتهم ومحاربتهم، بل لو لم يكنْ الخارقُ إلا دلالةَ صاحبِ المالِ المسروقِ والضَّالِّ على مَالِهِ أو شفاءِ المريضِ أوْ دفعِ العدو من السلطان والمحاربين ـ فهذا القدر إذا فعله الإنسانُ مع الناس ولم يكن عمله ديناً يتقرب به إلى الله كان كأنه قَهْرَمَان[2] للناسِ يَحْفَظُ أموالَهُم، أو طبيبٌ أو صَيدليٌّ يُعَالِجُ أمراضَهم، أو أعوان سلطان يقاتلون عنه، إذ عَمَلُهُ مِنْ جِنْسِ عملِ أُولَئِكَ سواءً.

ومعلومٌ أنَّ مَنْ سَلَكَ هَذا المسلك على غيرِ الـوجهِ الديني فإنَّه يحابي[3] بذلك أقْواماً ولا يعدلُ بينهم، وربما أعانَ الظلمةَ بِذَلِكَ كفعلِ بَلْعَام[4] وطوائفَ مِنْ هَذهِ الأمةِ وغيرهم. وهذا يُوجبُ له عداوة الناس التي هي من أكثرِ أسْبابِ مضرةِ الدُّنيا ولا يجوزُ أنْ يَحْتَمِلَ المرءُ ذَلِكَ إلا إذا أَمَرَ اللّهُ به ورسولُه؛ لأنَّ ما

---

(١) الوَلَهُ: ذهابُ العقل والتَّحيُّرُ من شدة الوَجْد. (مختار الصحاح ص ٧٣٦).

(٢) القَهْرَمَان: هو المسيطر الحفيظ على من تحت يديه قال سيبويه: هو فارسي. (لسان العرب ١٢/٤٩٦).

(٣) يُحابي: أي يختص ويميل إلى. (انظر المعجم الوسيط ١/١٥٤).

(٤) تقدمت ترجمته ص ١١.

أمَرَ اللّهُ به ورسولُه وإنْ كان فيه مَضَرةٌ فمنفعتُهُ غالبةٌ على مضرتِهِ والعاقبةُ للتقوى.

(السادس) أن للدين عِلْماً وعَمَلاً إذا صَحَّ فلا بد أن يوجِبَ خرقَ العادة إذا احتاجَ إلى ذلكَ صاحبُه. قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللّهَ يَجْعَل له مَخْرجاً وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لا يحتسِب﴾[1] وقال تعالى: ﴿إن تَتَّقُوا اللّهَ يجعل لَكُم فُرْقَاناً﴾[2] وقال تعالى: ﴿ولو أنَّهُمْ فَعَلو ما يُوعَظُونَ به لكان خيراً لهم وأشَدَّ تثبيتاً. وإذاً لآتيناهُمْ مِنْ لَدُنَّا أجْراً عَظيماً. ولَهَدَيْنَاهُم صِرَاطاً مستقيماً﴾[3] وقال تعالى: ﴿ألا إنَّ أوْلِيـاءَ اللّهِ لا خَوْفٌ عَلَيهم ولا هُمْ يحزَنون. الذين آمنوا وكانوا يَتَّقُون. لَهُمْ البُشْرَى في الحياةِ الدُّنيا وفي الآخرةِ﴾[4].

وقال رسول الله ﷺ «اتَّقوا فِرَاسةَ المؤمن فإنَّه يَنْظُرُ بِنُورِ الله»[5] ثم قرا قوله

---

(١) الآيتان ٢-٣ من سورة الطلاق.

(٢) الآية ٢٩ من سورة الأنفال.

(٣) الآيات ٦٦-٦٨ من سورة النساء.

(٤) الآيتان ٦٣-٦٤ من سورة يونس.

(٥) رواه عن أبي سعيد الخدري: الترمذي في كتاب التفسير باب ومن سورة الحجر ٢٩٨/٥ حديث رقم (٣١٢٧) وقال: «هذا حديث غريب إنما نعرفه من هذا الوجه وقد روى عن بعض أهل العلم»، والبخاري في التاريخ الكبير ج٧ ص ٣٥٤، وابن جرير الطبري في تفسيره ج١٤/٤٦، والخطيب في تاريخ بغداد ٢٤٢/٧، وأبو نعيم في الحلية ٢٨١/١٠-٢٨٢، وأبو عبد الرحمن السلمي في طبقات الصوفية ص ١٥٦ وابن جرير في تفسيره المجلد الثامن ج١٤ ص ٤٦، وابن أبي حاتم وابن السني وأبو نعيم معاً في الطب انظر الدر المنثور ١٠٣/٤ ورواه أبو أمامة: الطبراني قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٢٦٨/١٠ «وإسناده حسن»، وابن عدي في الكامل ١٥٢٣/٤، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله ١٩٦/١، وأبو نعيم في الحلية ١١٨/٦، والخطيب في تاريخ بغداد ٩٩/٥، والحكيم وسموية انظر كنز العمال ٨٨/١١، والجامع الصغير ٩/١.

ورواه عن ابن عمر: ابن جرير الطبري في تفسيره الجزء ١٤ ص ٤٦، وأبو نعيم في الحلية ٩٤/٤ وقال: «غريب من حديث ميمون لم نكتبه إلا من هذا الوجه».

تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لآياتٍ لِلْمُتَوَسِّمِينَ﴾[1] رواه الترمذي وحَسَّنَهُ من رواية أبي سعيد.

وقال الله تعالى فيما روى عنه رسولُ اللّهِ ﷺ «مَنْ عَادى وَلِياً[2] فقد بارَزَني بالمحاربة، وما تَقَرَّبَ إليَّ عبدي بمثلِ أداءِ ما افترضْتُ عليه، ولا يَزَالُ عبدي يتقربُ إليَّ بالنوافلِ حتى أُحِبَّه، فإذا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الذي يسمعُ به، وبَصَرَهُ الذي يُبْصِرُ به، ويَدَهُ التي يَبْطِشُ بها، ورِجْلَهُ التي يمشي بها، فبي يَسْمَعُ، وبي يُبْصِرُ، وبي يَبْطِشُ، وبي يمشي[3] ولئن سألني لأُعْطِيَنَّهُ، ولئِنْ استعاذ بي لأعيذَنَّهُ، وما تَرَدَّدْتُ في شَيءٍ أنا فَاعِلُهُ تَرَدُّدي في قبضِ نَفْسِ عبدي المؤمن يكرهُ الموتَ وأَكْرهُ مَسَاءَتَهُ ولا بُدَّ لَهُ مِنْه»[4] فهذا فيه محاربةُ اللّهِ لِمَنْ حَارَبَ وَلِيَّهُ، وفيه أنَّ محبوبهُ بِهِ يعلمُ سَمْعَاً وبصراً، وبه يعمل بَطْشَاً وسَعياً، وفيه أنه يجيبه إلى ما يطلبه منه من المنافع، ويصرف عنه ما يستعيذُ به من المضار. وهذا بابٌ واسعٌ.

وأمَّا الخوارقُ فقد تكونُ، مع الدينِ، وقد تكونُ مع عَدَمِهِ أو فسادِهِ أو نقصِهِ.

= وانظر الكلام على الحديث في المقاصد الحسنة للسخاوي ص ٩/-٢٠، وكشف الخفاء للعجلوني ١/٤٢-٤٣، والموضوعات لابن الجوزي ٣/١٤٦-١٤٨، والدرر المنتثرة ص ٢٥، وسلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني ٤/٢٩٩.

(١) الآية ٧٥ من سورة الحجر. ومعنى «المتوسمين»: المتفرسين المعتبرين بعلامات الله وعبره. (تفسير الطبري المجلد الثامن ج١٤ ص ٤٥).

(٢) المراد بولي الله: العالم بالله المواظب على طاعته، المخلص في عبادته، (فتح الباري ١١/٣٤٢).

(٣) قال ابن حجر في فتح الباري ١١/٣٤٢: «قال الطوفي: اتفق العلماء ممن يعتد بقوله أن هذا مجاز وكناية عن نصرة العبد وتأييده وإعانته، حتى كأنه سبحانه ينزل نفسه من عبده منزلة الآلات التي يستعين بها...».

(٤) الحديث أخرجه: البخاري في كتاب الرقاق باب التواضع ١١/٣٤٠-٣٤١، والإمام أحمد في المسند ج٦ ص ٢٥٦، والبيهقي في الأسماء والصفات ص ٦٢٣، وأبو نعيم في حلية الأولياء ج١ ص ٤-٥.

(السابع) أنَّ الدينَ هو إقامةُ حَقِّ العبوديَّةِ وهو فعلُ ما عليكَ وما أُمِرت به، وأمَّا الخوارق فهي من حَقِّ الربوبيةِ إذا لم يؤمر العبد بها، وإنْ كانَتْ بِسَعي من العبدِ فَإنَّ اللّهَ هو الذي يخلقها بما ينصبه من الأسباب، والعبدُ ينبغي له أنْ يَهْتَمَّ بما عليه وما أُمِرَ به، وأمَّا اهتمامُهُ بما يَفْعَلُهُ اللّهُ إذا لم يُؤمر بالاهتمامِ به فهو إما فُضُول[1] فتكون لما فيها من المنافع كالمنافعِ السلطانيةِ الماليةِ التي يُسْتَعَانُ بها على الدين، كتكثيرِ الطعامِ والشرابِ وطاعةِ الناسِ إذا رأوها. ولما فيها من دفعِ المضار عن الدين بمنزلةِ الجهادِ الذي فيه دفع العدو وغلبته.

ثم هل الـدينُ مُحْتَـاجٌ إليها في الأصل، ولأنَّ الإيمانَ بالنبوةِ لا يتمُّ إلا بالخارقِ أو ليس بمحتاجٍ في الخاصة بل في حق العامة؟ هذا نتكلم عليه.

وأنْفَعُ الخَوارقِ الخارقُ الدينيُّ وهو حالُ نَبينا مُحَمّدٍ ﷺ. قال ﷺ: «ما مِنْ نَبيٍّ إلا وَقَدْ أُعطيَ مِنَ الآياتِ ما آمنَ على مثلهِ البشر وإنما كانَ الذي أوْتيتُهُ وَحْياً أوحـاهُ اللّهُ اليَّ فأرجـو أنْ أكـونَ أكْثَـرَهُم تابعـاً يوم القيامـة»[2] أخـرجـاه في الصحيحين. وكانت آيتُهُ هي دعوته وحجته بخلاف غيره من الأنبياءِ. ولهذا نجدُ كثيراً من المنحرفين مِنّا إلى العيسوية[3] يفرونَ من القرآنِ، والقالِ إلى الحال[4]، كما أن المنحرفين مِنّا إلى الموسوية[5] يفرون من الإيمان والحال إلى القال[6]

(١) الفُضُول: هو جزء ما لا فائدة فيه، واشتغال المرء أو تدخله فيما لا يعنيه. (المعجم الوسيط ٢/٧٠٠).

(٢) أخرجه: البخاري في كتاب فضائل القرآن باب كيف نزل الوحي ٣/٩، وكتاب الاعتصام بالكتاب والسنة باب قول النبي ﷺ «بُعثتُ بجوامع الكلم» ١٣/٢٤٧، ومسلم في كتاب الإيمان باب وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد ﷺ. . ١/١٣٤ حديث رقم (١٥٢).

(٣) العيسوية: نسبة إلى عيسى عليه السلام.

(٤) المراد بقوله «يفرون من القرآن والمقال إلى الحال»: أي أنهم يتركون القرآن وقول النبي ﷺ ويطلبون الإتيان بالمعجزات الحسية كما هو الحال بالنسبة لعيسى عليه السلام الذي أوتي معجزات حسية كإبراء الأكمه والأبرص وإحياء الموتى بإذن الله.

(٥) نسبةً إلى موسى عليه السلام.

(٦) المراد بقوله: «يفرون من الحال إلى القال»: أي أنهم لا يعتمدون في إيمانهم على

ونَبِيُّنَا ﷺ صاحبُ القالِ والحالِ، وصاحبُ القرآنِ والإيمانِ.

ثم بعده الخارقُ المؤيدُ للدين، المعين له، لأنَّ الخارقَ في مرتبة ﴿إيَّاك نستعين﴾ [1]والدينُ في مرتبةِ ﴿إيَّاك نَعْبُدُ﴾ [2]. فأما الخارقُ الذي لم يعن الدين فإمَّا متاعُ دنيا أو مُبْعِدٌ صاحبَهُ عن الله تعالى.

فظهر بذلك أنَّ الخوارقَ النافعةَ تابعةٌ للدينِ حادثةٌ له، كما أنَّ الرياسةَ النافعةَ هي التابعةُ للدينِ، وكذلك المالُ النافعُ، كما أن السلطانُ والمالُ بيد النبيّ ﷺ وأبي بكرٍ وعُمَرَ رضي الله عنهما، فمن جعلها هي المقصودةُ وجَعَلَ الدينَ تابعاً لها ووسيلةً إليهالا لأجل الدين في الأصل فهو يشبه بمن يأكل الدنيا بالدين، وليست حالُه كحالِ من تَدَيَّنَ خَوْفَ العذابِ أو رَجَاءَ الجنةِ فإنَّ ذلك مأمورٌ به وهو على سبيل نَجاةٍ وشريعةٍ صَحيحةٍ.

والعجبُ أنَّ كثيراً مِمَّنْ يزعمُ أنَّ هَمَّهُ قَدْ ارتفعَ وارتقى عن أنْ يكونَ دينُهُ خَوْفاً مِنَ النارِ أو طَلَباً للجنةِ يَجْعَلُ هَمَّهُ بدينه أدنى خارق من خوارق الدنيا، ولعله يجتهد اجتهاداً عظيما في مثله وهَذا خَطَأ؛ ولكن منهم من يكون قَصْدُهُ بهذا تثبيتَ قَلْبِهِ وطمأنينتَه وإيقانَه بصحةِ طريقهِ وسلوكه، فهو يطلب الآية علامةً وبُرْهَاناً على صحةِ دينه، كما تطلبُ الأُممُ مِنَ الأنبياءِ الآيات دَلالةً على صِدْقِهم، فهذا أعذَرُ لَهُم في ذلك.

ولهذا لما كَانَ الصحابةُ رَضِيَ اللّهُ عنهم مستغنينَ في عِلْمِهم بدينهم وعملهم به عن الآيات بما رأوه من حالِ الرسولِ ونالوه من علم. صار كل من كان عنهم أبعد مع صحة طريقته يحتاجُ إلى ما عندهم في علم دينه وعمله.

فيظهر مع الأفراد في أوقاتِ الفتراتِ وأماكنِ الفترات من الخوارق مالا يظهر لهم ولا لغيرهم من حال ظهور النبوة والدعوة.

= الإيمان والأدلة الحسية وإنما يعتمدون على الدليل العقلي والقولي والله أعلم.

(١) الآية ٥ من سورة الفاتحة.

(٢) الآية السابقة.

فَصْل

[طرق العلم بالكائنات وكشفها:]

العلمُ بالكائناتِ وكَشْفُها لهُ طُرُقٌ مُتَعَدِدَةٌ: حِسيَّةٌ وعَقْلِيَّةٌ وكَشْفِيَّةٌ وسَمْعِيَّةٌ، ضرورِيةٌ ونظرِيةٌ وغيرِ ذلكَ، وينقسمُ إلى قطعيٍّ وظنيٍّ وغيرِ ذَلكَ، وسنتكلمُ إنْ شاءَ اللّهُ تعالى على ما يُتّبَعُ منها وما لا يُتَّبَعُ في الأحكامِ الشرعيةِ، أعني الأحكامَ الشرعيةَ على العلمِ بالكائناتِ من طريقِ الكَشْفِ يَقَظَةً ومَنَاماً كما كتبتُهُ في الجهاد.

[طرق العلم بالدين:]

أمَّا العِلْمُ بالدينِ وكَشْفُهُ فالدينُ نوعان: أمورٌ خبريةٌ اعتقاديةٌ وأمورٌ طلبيةٌ عمليةٌ. فالأولُ كالعلمِ باللّهِ، وَمَلائِكتِهِ، وكُتُبِهِ ورُسُلِهِ، واليومِ الآخرِ، ويدخلُ في ذلكَ أَخبارُ الأنبياءِ وأُممهم ومراتِبِهِم في الفضائِلِ، وأَحْوالِ الملائكةِ وصِفَاتِهِم وأَعْمالِهِم، ويَدْخُلُ في ذَلِكَ صِفَةُ الجنةِ والناهر وما في الأَعمالِ مِنَ الثوابِ والعقابِ، وأحوالِ الأولياءِ والصحابةِ وفضائِلِهِم ومراتِبِهم وغير ذلِكَ.

وقد يُسَمَّى هَذا النوعُ أُصُولَ دينٍ، ويُسَمَّى العقد الأكبر، ويُسَمَّى الجدالُ فيه بالعقلِ كلاماً. ويُسَمَّى عقائد واعتقادات، ويُسَمَّى المسائل العلمية والمسائل الخبرية، ويُسَمَّى علم المكاشفة.

(والثَاني) الأمورُ العمليةُ الطلبيةُ مِنْ أعمالِ الجوارحِ والقلبِ كالواجباتِ والمحرماتِ والمستحباتِ والمكروهاتِ والمباحاتِ، فإنَّ الأمرَ والنهيَ قد يكونُ بالعلم والاعتقادِ، فهو من جهةِ كونِهِ عِلْماً واعتِقَاداً أَوْ خَبَراً صادِقَاً أَوْ كاذِباً يدخل

في القسمِ الأولِ، ومن جهـةِ كونـهِ مأموراً به أو منهياً عنه يدخل في القسم الثاني، مثل شهادةِ أنْ لا إلهَ إلا الله وأنَّ مُحَمّداً رَسولُ الله، فهذه الشهادةُ من جهةِ كونها صادقةً مطابقةً لمخبرها فهي مِنَ القِسْم الأول، ومن جهةِ أنَّها فرض واجبٌ وأنَّ صَاحبَها بها يَصيرُ مُؤمناً يَسْتَحِقُّ الثواب، وبِعَدَمِهَا يَصيرُ كافراً يحلُّ دَمُهُ ومالُهُ، فهي من القسمِ الثاني.

[المتفق عليه والمختلف فيه من طرق العلم بالدين]

وقَدْ يتفقُ المسلمونَ على بعضِ الطُرُقِ الموصلةِ إلى القسمين كاتفاقهم على أنَّ القـرآنَ دليلٌ فيهمـا في الجملة، وقـد يتنـازعـون في بعضِ الـطرقِ كتنازعِهِم في أنَّ الأَحْكَامَ العملية من الحَسَنِ والقبيحِ والوجوبِ والحظرِ هل تُعْلَمُ بالعقلِ كما تُعْلَمُ بالسمعِ، أَمْ لا تُعْلَمُ إلا بالسمعِ؟ وأن السمع هل هو منشأ الأَحكـام أو مظهـر لهـا كمـا هو مظهر للحقائقِ الثابتةِ نفسها؟ وكذلك الاستدلالُ بالكتابِ والسنةِ والإجماعِ على المسائلِ الكبارِ في القسم الأول مثل مسائلِ الصفاتِ والقدرِ وغيرِهما مما اتفقَ عليه أهلُ السنَّةِ والجماعةِ منْ جميع الطوائف، وأبى ذلكَ كثيرٌ مِنْ أهلِ البدعِ المتكلمين بما عندهم على أنَّ السمعَ لا تثبتُ به تلكَ المسـائـلَ فإثبـاتُهـا بالعَقـل[1] حتى يزعمُ كثيرٌ من القَدريةَ[2] والمعتزلةِ[3] أنَّهُ لا يَصِحُّ الاستدلالُ بالقرآنِ على حكمةِ اللّهِ وعدلهِ وأنَّهُ خالقُ كُلِّ شيءٍ وقادرٌ على كلِّ شيءٍ، وتزعمُ الجهميةُ[4] مِنْ هؤلاء ومن اتَّبعهم من بعضِ

---

(١) بالأصل سقط ولعل ما أثبت هنا هو المقصود «مجموع الفتاوي ١١/٣٧٧».

(٢) هم الذين يزعمون أن كل عبد خالق لفعله، ولا يرون الكفر والمعاصي بتقدير الله. (التعريفات للجرجاني ص ١٧٤).

(٣) المعتزلة: هم أصحاب وأصل بن عطاء الغزالي الذي اعتزل عن مجلس الحسن البصري (انظر البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان ص ٤٩ والتعريفات ص ٢٢٢).

(٤) الجهمية: هم أصحاب بن صفوان السمرقندي، قالوا: لا قدرة للعبد أصلًا لا مؤثرة ولا كاسبة بل هو بمنزلة الجمادات، والجنة والنار تفنيان بعد دخول أهلهما حتى لا يبقى موجد سوى الله انظر (الفرق بين الفرق ص ١٥٨ والتعريفات ص ٨٠).

الأشعريةِ[1] وغيرهم أنَّـهُ لا يصـحُّ الاستـدلالُ بِذَلِـكَ على علمِ اللّهِ وقدرتِهِ وعبادتِهِ، وأنه مستوٍ على العرشِ.

ويزعمُ قومٌ من غاليةِ أهلِ البِدَعِ أنَّهُ لا يَصِحُّ الاستدلالُ بالقرآنِ والحديثِ على المسائلِ القطعيةِ مُطْلَقاً؛ بناءً على أنَّ الدلالةَ اللفظيةَ لا تُفِيدُ اليقينَ بما زعموا.

ويزعمُ كثيرٌ من أهل البِدَعِ أنَّهُ لا يُسْتَدَلُ بالأحاديثِ المُتَلَقَّاةِ بالقبولِ على مسائلَ الصفاتِ والقدرِ ونحوِهما مما يُطْلَبُ فيه القطعُ واليقينُ.

ويَزْعمُ قَوْمٌ مِنْ غاليةِ المتكلمين أنَّه لا يُسْتَدلُّ بالإجماعِ على شيءٍ، ومنهم مَنْ يقولُ لا يصحُ الاستدلالُ به على الأمورِ العلميةِ، لأنَّهُ ظَنيٌّ. وأنواعٌ من هذه المقالات التي ليس هذا موضعها.

فإنَّ طُرقَ العلمِ والظَنِ وما يتوصل به إليهما من دَليلٍ أوْ مُشَاهَدةٍ، باطنةٍ أو ظاهرةٍ، عامٍ أو خاصٍ، قد تنازع فيه بنو آدم تنازعاً كثيراً.

وكذلكَ كثيرٌ من أهلِ الحديث والسنة قد ينفي حصولَ العلمِ لأحد بغيرِ الطريق التي يعرفها، حتى ينفي أَكْثَرَ الدلالاتِ العقليةِ من غير حجةٍ على ذلك. وكـذلـك الأمـورُ الكشفيةُ التي للأولياءِ، مِنْ أهـلِ الكـلام مَنْ يُنْكِرُها، ومِنْ أصحابنا مَنْ يغلو فيها، وخيارُ الأمورِ أوساطها.

فالطريقُ العقليةِ والنَقْليةِ والكَشْفيةِ والخبريةِ والنظريةِ طريقةُ أهل الحديثِ وأهلِ الكلامِ وأهلِ التصوفِ قد تجاذَبَها الناسُ نفياً وإثباتاً، فمِنَ الناسِ مَنْ ينكر منها ما لا يعرفه، ومِنَ الناسِ مَنْ يغلو[2] فيما يعرفه، فيرفعه فوقَ قدره وينفي ما سواه. فالمتكلمةُ والمتفلسفةُ تُعَظِّمُ الطرقَ العقليةَ وكثيرٌ منها فاسدٌ متناقضٌ،

---

(١) هم أتباع أبي الحسن الأشعري.

(٢) يغلو: من غلا في الأمر إذا جاوز فيه الحد (انظر مختار الصحاح ص ٤٨٠).

وهم أَكْثَرُ خلقِ اللّهِ تناقضاً واختلافاً، وكلُّ فريقٍ يَرُدُّ على الآخرِ فيما يَدَّعيه قطعياً.

وطـائفـة ممن تدعي السنـة والحـديث يحتجـون فيها بأحاديثَ موضوعةٍ وحكاياتٍ مصنوعةٍ يُعْلَمُ أنَّها كذبٌ وقد يحتجون بالضعيف في مقابلة القوي، وكثيرٌ من المتصوفةِ والفقراء يبني على منامات وأذواق وخيالات يعتقدها كشفاً وهي خيالات غير مطابقة، وأوهام غير صادقة ﴿إنْ يَتَّبِعُونَ إلاَّ الظَّنَّ؛ وإنَّ الظَّنَّ لا يُغني مِنَ الحقِّ شَيئاً﴾ [1]فنقول:

[طرق الأحكام الشرعية المتفق عليها والمختلف فيها:]

أمَّا طُرُقُ الأحكامِ الشرعيةِ التي نتكلمُ عليها في أصولِ الفقه فهي بإجماع المسلمين.

[الكتـاب] لم يختلف أحدٌ من الأئمة في ذلك، كما خالف بعضُ أهلِ الضلال في الاستدلال على بعض المسائل الاعتقادية.

[السنة المتواترة التي لا تخالف ظاهر القرآن أو تخالفه:]

(والثاني) - «السنة المتواترة» التي لا تخالفُ ظاهرَ القرآنِ؛ بل تفسره، مثل أعداد الصلاة وأعداد ركعاتها، ونُصُب[2] الزكاة وفرائضها وصفة الحج والعمرة وغير ذلك من الأحكام التي لم تعلم إلا بتفسير السنة.

وأمَّـا السنـةُ المتـواترةُ التي لا تُفَسِّرُ ظاهرَ القرآن، أو يُقالُ تخالف ظاهره كالسنة في تقدير نِصَاب السرقة ورجم الزاني وغير ذلك، فمذهب جميع السلف العمل بها أيضاً إلا الخوارج[3]؛ فإنَّ من قولهم - أو قول بعضهم - مخالفة السنة،

---

(1) الآية ٢٨ من سورة النجم.

(2) نُصُب: جمع نصاب وهو القدر المعتبر لوجوب الزكاة (انظر المصباح المنير ص ٦٠٧).

(3) هم الذين خرجوا على علي بن أبي طالب رضي الله عنه يوم الحكمين فقد كرهوا =

حيث قال أولهم للنبي ﷺ في وجهه: «إنَّ هذه القسمة ما أُرِيدَ بها وجهَ الله»[1]. ويُحْكِى عنهم أنَّهم لا يتبعونه ﷺ إلا فيما بلغه عن الله من القرآن والسنة المفسرة له، وأمَّا ظاهرُ القرآنِ إذا خالفه الرسول فلا يعملون إلا بظاهره، ولهذا كانوا مارقةً مرقوا من الإسلام كما يمرق السهم من الرَّمية.[2]. وقال النبيُّ ﷺ لأولهم: «لَقَدْ خُبْتُ وخَسِرْتُ إنْ لم أعدِل»[3] فإذا جوز أنَّ الرسولَ يجوز أنْ يخونَ ويظلمَ فيما ائتمنه اللّهُ عليه من الأموال، وهو معتقد أنَّه أمينُ الله على وحيه، فقد اتبع ظالماً كاذباً، وجوز أنْ يخون ويظلم فيما ائتمنه من المال من هو صادق أمين فيما ائتمنه الله عليه من خبـر السماء؛ ولهذا قال النبيُّ ﷺ: «أَيَأْمَنُنِي مَنْ في السماء ولا تأمنوني؟»[4] أو كما قال. يقول ﷺ: «إنَّ أداء الأمانةِ في الوحي أعظمُ والوحي الذي أوجب الله طاعته هو الوحي بحكمه وقسمه».

وقد يُنْكِرُ هؤلاء كَثيراً مِنَ السنن طعناً[5] في النقل لا رَدّاً للمنقول كما يُنْكِرُ كثيرٌ مِنْ أهـلِ البِـدَعِ السنن المتـواترة عند أهلِ العلم كالشفاعةِ والحوضِ والصراطِ والقدر وغير ذلك.

= التحكيم وقالوا لا حكم إلا الله. (البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان للسكسكي ص ١٧).

(١) رواه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء باب ٢٨ ج٦ ص ٤٣٦، ومسلم في كتاب الزكاة باب إعطاء المؤلفة قلوبهم على الإسلام وتصبر من قوي إيمانه ٢/٧٣٩، وأحمد في مسنده ١/١١٤.

(٢) أي يجوزون الإسلام ويخرقونه ويتعدونه كما يخرق السهمُ الشيءَ المرميَّ به ويخرج منه (النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٤/٣٢٠).

(٣) رواه مسلم في كتاب الزكاة باب ذكر الخوارج وصفاتهم ٢/٧٤٠.

(٤) رواه البخاري في كتاب المغازي باب بعث علي بن أبي طالب وخالد بن الوليد إلى اليمن ٨/٦٧ ومسلم في كتاب الزكاة باب ذكرالخوارج وصفاتهم ٢/٧٤١، وأبو داود في كتاب السنة باب في قتال الخوارج ٥/١٢٢، والنسائي في كتاب الزكاة باب المؤلفة قلوبهم ٥/٨٧، وأحمد في مسنده ٣/٦٨.

(٥) طَعْناً: قَدْحاً. (مختار الصحاح ص ٣٩٣).

[السنن المتواترة:]

(الطريقُ الثالثُ) - «السننُ المتواترةُ» عَنْ رسولِ اللّهِ ﷺ؛ إما متلقاة بالقبول بين أهل العلم بها؛ أو برواية الثقات لها. وهذه أيضاً مما اتفق أهل العلم على اتباعها من أهل الفقه والحديث والتصوف وأكثر أهل العلم، وقد أنكرها بعض أهل الكلام. وأنكر كثير منهم أن يحصل العلم بشيء منها وإنما يوجب العلم، فلم يفرقوا بين المتلقى بالقبول وغيره، وكثيرٌ من أهل الرأي قد يُنْكِرُ كثيراً منها بشروط اشترطها، ومعارضات دفعها بها ووضعها، كما يرد بعضهم بعضاً، لأنه بخلاف ظاهر القرآن فيما زعم، أو لأنه خلاف الأصول، أو قياس الأصول، أو لأن عمل متأخري أهل المدينة على خلافه أو غير ذلك من المسائل المعروفة في كتب الفقه والحديث وأصول الفقه.

[الإجماع]

(الطريق الرابع) الإجماع[1] وهو متفق عليه بين عامة المسلمين من الفقهاء والصوفية وأهلِ الحديث والكلام وغيرهم في الجملة، وأنكره بعضُ أهلِ البدع من المعتزلة والشيعة، لكن المعلوم منه هو ما كان عليه الصحابة، وأمَّا ما بعدَ ذَلِكَ فتعذر العلم به غالباً، ولهذا اختلف أهْلُ العلم فيما يذكر من الإجماعات الحادثة بعد الصحابة واختلف في مسائل منه كإجماعِ التابعين على أحدِ قولي الصحابة، والإجماع الذي لم ينقرض عصر أهلِهِ حتى خالفهم بعضهم، والإجماع السكوتي وغير ذلك.

[القياس على النص والإجماع:]

(الطريق الخامس) - «القياس على النص والإجماع». وهو حُجَّةٌ أيضاً عند جماهير الفقهاء، لَكِنَّ كَثيراً من أهلِ الرأي أَسْرَفَ فيه حتى استعمله قبل البحث

---

(١) الإجماع: في اللغة العزم والاتفاق، وفي الاصطلاح: اتفاق المجتهدين من أمة محمد ﷺ في عصر على أمر ديني. (التعريفات للجرجاني ص ١٠).

عن النص، وحتى رد به النصوص، وحتى استعمل منه الفاسد، ومِنْ أهْلِ الكلامِ وأهْلِ الحديثِ وأهْلِ القياس مَنْ يُنْكِرُهُ رأساً، وهي مسألةٌ كبيرةٌ والحقُّ فيها متوسطٌ بين الإسرافِ والنقص.

[الاستصحاب:]

(الطريق السادس) - «الاستصحاب»[1] وهو البقاءُ على الأصلِ فيما لم يُعْلَمْ ثبوتُه وانتفاؤه بالشرعِ، وهو حجةٌ على عدمِ الاعتقاد بالاتفاق، وهل هو حجةٌ في اعتقادِ العدم؟ فيه خلاف، ومما يشبهه الاستدلال بعدم الدليل السمعي على عدم الحكم الشرعي، مثل أنْ يُقَال: لو كانت الأضحية أو الوتر واجباً لنصب الشرع عليه دليلاً شرعياً، إذْ وجوب هذالا يُعْلَمُ بدونِ الشرع، ولا دليل، فلا وجوب.

فالأول يبقى على نفي الوجوب والتحريم المعلوم بالعقل حتى يثبت المغير له. وهذا استدلال بعدم الدليل السمعي المثبت على عدم الحكم، إذْ يلزم مِنْ ثبوتِ مثلِ هذا الحكمِ ثبوتُ دليلِهِ السمعي؛ كما يُسْتَدَلُّ بعدم النقل لما تتوفر الهمم والدواعي على نقله، وما توجب الشريعة نقله، وما يعلم من دين أهلها وعادتهم أنَّهم ينقلونه على أنه لم يكن؛ كالاستدلال بذلك على عدم زيادة في القرآن وفي الشرائع الظاهرة، وعدم النص الجلي بالإمامةِ على علي[2] أو العباس[3] أو غيرهما؛ ويعلم الخاصة من أهلِ العلم بالسنن والآثار وسيرة النبي

---

(١) الاستصحاب: عبارة عن إبقاء ما كان على ما كان عليه لانعدام المغير، أو هو الحكم الذي يثبت في الزمان الثاني بناء على الزمان الأول. (التعريفات ص ٢٢).

(٢) هو علي بن أبي طالب رضي الله عنه رابع الخلفاء الراشدين.

(٣) هو العباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي الهاشمي، عم رسول الله ﷺ، ولد قبل رسول الله ﷺبسنتين، وكان إليه في الجاهلية السقاية والعمارة، وحضر بيعة العقبة مع الأنصار قبل أن يُسلم، وشهد بدراً مع المشركين مُكرهاً فافتدى نفسه، ورجع إلى مكة فيقال: أنه أسلم وكتم قومه ذلك وصار يكتب إلى النبي ﷺ بالأخبار، ثم هاجر قبل الفتح بقليل وشهد الفتح وثبت في حنين، مات بالمدينة سنة ٣٢هـ.

ﷺ وخلفائه انتفاء أمور من هذا، لا يعلم انتفاءها غيرهم؛ ولعلمهم بما ينفيها من أمور منقولة يعلمونها هم؛ ولعلمهم بانتفاء لوازم نقلها؛ فإنَّ وجودَ أحد الضدين ينفي الآخر، وانتفاء اللازم دليل على انتفاء الملزوم.

[المصالح المرسلة:]

(الطريق السابع) ـ «المصالح المرسلة» وهو أن يرى المجتهد أنّ هذا الفعل يجلب منفعة راجحة؛ وليس في الشرع ما ينفيه؛ فهذه الطريق فيها خلاف مشهور، فالفقهاءُ يسمونها «المصالحَ المرسلةَ»، ومنهم مَنْ يُسميها الرأي، وبعضهم يقرب إليها الاستحسان، وقريبٌ منها ذوقُ الصوفيةِ ووجدُهم وإلهاماتُهم؛ فإنَّ حاصلَها أنَّهم يجدون في القولِ والعمل مصلحةً في قلوبهم وأديانهم، ويذوقون طعمَ ثمرته، وهذه مصلحة، لكنَّ بعضَ الناسِ يَخُصُّ المصالحَ المرسلةَ بحفظِ النفوسِ والأموال والأعراض والعقول والأديان. وليس كذلك، بل المصالح المرسلة في جلبِ المنافع وفي دفع المضار، وما ذكروه من دفع المضار عن هذه الأمور الخمسة هو أحدُ القسمين.

وجَلْبُ المنفعةِ يكونُ في ادنيا وفي الدين، ففي الدنيا كالمعاملات والأعمال التي يُقَالُ فيها مصلحة للخلق من غير حظر شرعي، وفي الدين كَكَثيرٍ من المعارفِ والأحوالِ والعباداتِ والزهاداتِ التي يُقَالُ فيها مصلحة للإنسان مِنْ غيرِ منع شرعي. فمن قصر المصالح على العقوبات التي فيها دفعُ الفساد عن تلك الأحوال ليحفظ الجسم فقط فقد قصر.

[تحقيق القول في مسألة المصالح والاستحسان وما في معناهما:]

وهذا فصلٌ عظيمٌ ينبغي الاهتمامُ به، فإنّ من جهته حَصَلَ في الدين اضطرابٌ عظيمٌ؛ وكثيرٌ من الأمراءِ والعلماءِ والعُبَّادِ رأوا مصالح فاستعملوها بناءً على هذا الأصل، وقد يكون منها ما هو محظورٌ في الشرع ولم يعلموه وربما قدم

(الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر ٢/٢٦٣).

على المصالح المرسلة كلاماً بخلاف النصوص، وكثير منهم من أهمل مصالح يجب اعتبارها شرعاً بِنَاءً على أنَّ الشرع لم يرد بها، ففوت واجبات ومستحبات، أو وَقَعَ في محظورات ومكروهات، وقد يكون الشرع ورد بذلك ولم يعلمه.

وَحُجَّةُ الأولِ: أنَّ هذه مصلحةٌ والشرع لا يُهملُ المصالح، بل قد دَلَّ الكتابُ والسنةُ والإجماعُ عل اعتبارها، وحجةُ الثاني: أنَّ هذا أمرٌ لم يرد به الشرع نَصاً ولا قياساً.

والقولُ بالمصالحِ المرسلةِ يشرع من الدين مالم يأذن به الله [غالباً]. وهي تشبه من بعض الوجوه مسألة الاستحسان والتحسين العقلي والرأي ونحو ذلك. فإنَّ الاستحسان طلب الحسن والأحسن كالاستخراج، وهو رؤية الشيء حسنا كما أنَّ الاستقباح رؤيته قبيحاً، والحسن هو المصلحة، فالاستحسان والاستصلاح متقاربان، والتحسين العقلي قول بأن العقل يدرك الحسن، لكن بين هذه فروق.

والقول الجامع أنَّ الشريعة لا تُهملُ مصلحة قط، بل الله تعالى قد أكمل لنا الدين وأَتَمَّ النعمة[1]، فما من شيءٍ يُقربُ إلى الجنةِ إلا وقد حدثنا به النبي ﷺ[2] وتركنا على البيضاء[3] ليلها كنهارها لا يزيغ[4] عنها بعده إلا هالك[5]، لكن

---

(١) إشارة لقوله تعالى: ﴿اليوم أكملتُ لكُم دينكم وأتممتُ عليكم نعمتي ورضيتُ لكم الإسلام ديناً﴾ الآية ٣ من سورة المائدة.

(٢) حيث قال ﷺ: «ما بقي شيء يقرب من الجنة ويباعد من النار إلا وقد بين لكم» رواه الإمام أحمد والطبراني ورجال الطبراني غير محمد بن عبد الله بن يزيد المقري وهو ثقة، وفي إسناد أحمد من لم يسم. انظر مجمع الزوائد ج٨ ص ٢٦٣-٢٦٤.

(٣) أي الملة والحجة الواضحة التي لا تقبل الشبه أصلاً.

(٤) يزيغ: يميل، والزيغ هو الميل. (مختار الصحاح ص ٢٨٠).

(٥) إشارة لقول الرسول ﷺ: «قد تركتكم على البيضاء، ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك...» رواه ابن ماجه في المقدمة باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين ١٦/١، والإمام أحمد في المسند ١٢٦/٤.

ما اعتقده العقل مصلحة وإن كان الشرع لم يرد به فأحد الأمرين لازم له، إما أن الشرعَ دَلَّ عليه من حيث لم يعلم هذا الناظر أو أنه ليس بمصلحة، وإن اعتقده مصلحة؛ لأنَّ المصلحة هي المنفعة الحاصلة أو الغالبة، وكثيراً ما يتوهم الناس أن الشيء ينفع في الدين والدنيا ويكون فيه منفعة مرجوحة بالمضرة، كما قال تعالى في الخمر والميسر: ﴿قُلْ فيهما إثم كَبيرٌ ومنافعُ للناسِ وإثمهما أكبرُ مِنْ نفعهما﴾ (1).

[اختلاف أهواء الناس:]

وكثيرٌ مما ابتدعه الناس من العقائد والأعمال مِنْ بدعِ أهلِ الكلامِ وأهلِ التصوف وأهل الرأي وأهل الملك حسبوه منفعة أو مصلحة نافعاً وحقاً وصوابا ولم يكن كذلك، بل كثير من الخارجين عن الإسلام من اليهود والنصارى والمشركين والصابئين والمجوس يحسب كثير منهم أن ما هم عليه من الاعتقادات والمعاملات والعبادات مصلحة لهم في الدين والدنيا، ومنفعة لهم، فقد ﴿ضَلَّ سَعْيُهُم في الحياةِ الدنيا وهُمْ يَحْسَبون أنَّهم يُحْسِنونَ صُنْعاً﴾ (2) وقد زُيِّنَ لهم سوء عملهم فرأوه حسناً. فإذا كان الإنسانُ يرى حَسَناً ما هو سيءٌ كان استحسانُه أو استصلاحه قد يكون من هذا الباب. وهذا بخلاف الذين جحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلماً وعلواً. فإنَّ بابَ جحود الحق ومعاندته غير باب جهله والعمى عنه، والكفار فيهم هذا وفيهم هذا، وكذلك في أهل الأهواءِ مِنَ المسلمين القسمان. فإنَّ الناس كما أنهم في باب الفتوى والحديث يُخْطِئون تارة ويتعمدون الكذب أُخرى، فكذلك في أحوالِ الديانات، وكذلكَ في الأفعال قد يفعلون ما يعلمون أنَّهُ ظُلْمٌ وقد يعتقدون أنه ليس بظلم هو ظلم فإنَّ الإنسانَ كما قال الله تعالى: ﴿وحَمَلَها الإنسانُ إنَّه كان ظَلوماً جهولاً﴾ (3) فتارةً يجهلُ وتارةً يظلم: ذلك في قوة علمه وهذا في قوةِ عمله.

---

(1) الآية ٢١٩ من سورة البقرة.

(2) الآية ١٠٤ من سورة الكهف.

(3) الآية ٧٢ من سورة الأحزاب.

واعلم أنَّ هذا البـاب مشتـرك بين أهـل العلم والقول وبين أهلِ الإرادة والعمل فذلك يقول هذا جائزٌ أو حسن بناءً على ما رآه وهذا يفعله من غير اعتقاد تحريمه أو اعتقاد أنه خير له كما يجد نفعاً في مثل السماع المحدث: سماع المُكَاء[1] والتَّصدية[2] واليراع التي يقال لها الشبابة والصفارة والأوتار وغير ذلك وهذا يفعله لما يجده من لذته وقد يفعله لما يجده من منفعة دينه بزيادة أحواله الدينية كما يفعل مع القرآن.

وهـذا يقـول هذا جائـز لما يرى من تلك المصلحة والمنفعة، وهو نظير المقالات المبتدعة. وهذا يقول هو حق لدلالة القياس العقلي عليه. وهذا يقول يجوز ويجب اعتقادها وادخالها في الدين إذا كانت كذلك، وكذلك سياسات ولاة الأمور من الولاة والقضاة وغير ذلك.

[ما اتفق واختلف فيه من الحسن والقبح:]

واعلم أنه لا يمكن العاقل أن يدفع عن نفسه أنه قد يميز بعقله بين الحق والباطل، والصدق والكذب، وبين النافع والضار، والمصلحة والمفسدة. ولا يمكن المؤمن أنْ يدفع عن إيمانه أنَّ الشريعة جاءت بما هو الحق والصدق في المعتقـدات، وجـاءت بما هو النافع والمصلحة في الأعمال التي تدخل فيها الاعتقـادات، ولهـذا لم يختلف النـاس أن الحسن أو القبيح إذا فسر بالنافع والضار والملائم للإنسان والمنافي له واللذيذ والأليم ـ فإنه قد يعلم بالعقل، هذا في الأفعال.

وكذلك أذا فسر حسنه بأنه موجود أو كمال الموجود يوصف بالحسن ومنه قوله تعالى ﴿ولله الأسماء الحسنى﴾ [3] وقوله ﴿الذي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ

---

(1) المُكَاء: الصفير. (مختار الصحاح ص ٦٣١).

(2) التَّصدية: التصفيق. (مختار الصحاح ص ٣٦٠).

(3) الآية ١٨٠ من سورة الأعراف.

خلقه﴾ (١) كما نعلم أنّ الحي أكمـلُ من الميت في وجـوده، وأنَّ العـالـم أكمل من الجاهل ، وأنَّ الصادق أكمل من الكاذب - فهذا أيضاً قد يعلم بالعقل. وإنما اختلفوا في أنَّ العقل هل يعتبر المنفعة والمضرة. وانه هل «باب التحسين» واحد في الخالق والمخلوق؟.

فأما الوجهان الأولان فثابتان في أنفسهما، ومنهما ما يعلم بالعقل: الأول في الحق المقصود، والثاني في الحق الموجود. (الأول) متعلق بحب القلب وبغضه وإرادته وكراهته وخطابه بالأمر والنهي. (والثاني) متعلق بتصديقه وتكذيبه وإثباته ونفيه وخطابه الخبري المشتمل على النفي والإثبات، والحق والباطل يتناولان النوعين، فإنَّ الحق يكون بمعنى الموجود الثابت، والباطل بمعنى المعـدوم المنتفـي ، والحق بإزاء ما ينبغي قصـده وطلبه وعمله، وهو النافع. والباطل بإزاء ما لا ينبغي قصده وطلبه وعمله، وهو النافع. والباطل بإزاء ما لا ينبغي قصده ولا طلبه ولا عمله، وهو غير النافع. والمنفعة تعود إلى حصولِ النعمـةِ واللَّذةِ والسعـادةِ التي هي حصـولُ اللذةِ، ودفـع الألمِ هو حصـول المطلوب، وزوال المرهوب. حصول النعيم وزوال العذاب. وحصول الخير وزوال الشر. ثم الموجود والنافع قد يكون ثابتاً دائماً، وقد يكون منقطعاً لا سيما إذا كان زمناً يسيراً فيستعمل الباطل كثيراً بإزاء ما لا يبقى من المنفعة، وبإزاء ما لا يدوم من الوجود. كما يُقال الموت حق والحياة باطل، وحقيقته أنه يستعمل بإزاء ما ليس من المنافع خالصاً أو راجحاً، كما تقدم القول فيه فيما يزهد فيه، وهو ما ليس بنافع. والمنفعة المطلقة هي الخالصة أو الراجحة. وأمَّا ما يفوت أرجح منها أو يعقب ضرراً ليس هو دونها فإنها باطل في الاعتبار، والمضرة أحق باسم الباطل من المنفعة. وأما ما يظن فيه منفعة وليس كذلك أو يحصل به لذة فاسدة فهذا لا منفعة فيه بحال. فهذه الأمور التي يشرع الزهد فيها وتركها وهي باطل؛ ولذلك ما نهى الله عنه ورسوله باطل ممتنع أن يكون مشتملا على منفعة خالصة أو راجحة. ولهذا صارت أعمالُ الكفار والمنافقين باطلة لقوله ﴿لا تُبْطِلُوا

---

(١) الآية ٧ من سورة السجدة.

صَدَقَاتِكُم بالمنِّ والأذى، كالذي يُنفقُ مَالَه رِئَاءَ الناس [1] ولا يُؤْمِنُ باللّهِ واليومِ الآخر، فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ[2] عليه تُراب﴾[3] الآية. أخبرَ أنَّ صدقةَ المرائى والمنـان باطلة لم يبق فيها منفعة له. وكذلك قوله تعالى ﴿يا أَيُّها الذينَ آمنوا أطيعوا اللّهَ وأَطيعوا الرسولَ ولا تُبْطِلُوا أعمَالَكُم﴾ [4] وكذلك الإحباط في مثل قوله ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بالإيمانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُه﴾ [5]ولهذا تسميه الفقهاء العقود.

[العبادات الصحيحة والباطلة:]

«والعبادات» بعضُها صحيحٌ وبعضُها باطِلٌ وهو مالم يحصل به مقصوده ولم يترتب عليه أثره، فلم يكن فيه المنفعة المطلوبة منه. ومن هذا قوله ﴿والذينَ كَفروا أعْمَالُهم كَسَرابٍ بِقْيعة[6] يَحْسَبُهُ الظَمْآنُ ماءً﴾[7] الآية. وقوله ﴿مَثَلُ ما يُنْفِقُونَ في هَذِهِ الحياةِ الدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فيها صِر[8] أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ظَلَموا أَنْفُسَهُمْ فَأَهْلَكَتْـهُ﴾[9] وقـوله ﴿وَقَدِمْنَا إلى ما عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً[10]

---

(١) أي لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والأذى كما تبطل صدقة من راءى بها الناس لهم أنه يريد وجه الله وإنما قصده مدح الناس له أو شهرته بالصفات الجميلة ليشكر بين الناس أو يقال إنه كريم ونحو ذلك من المقاصد الدنيوية. (تفسير ابن كثير ١/٣٠١).

(٢) الصفوان: هو الحجر الأملس (تفسير ابن كثير ١/٣٠١).

(٣) الآية ٢٦٤ من سورة البقرة.

(٤) الآية ٣٣ من سورة محمد، (ﷺ).

(٥) الآية ٥ من سورة المائدة.

(٦) القِيْعةُ: المستوي من الأرض. (مختار الصحاح ص ٥٥٦ والمفردات للراغب ص ٤١٥).

(٧) الآية ٣٩ من سورة النور.

(٨) فيها صِرٌّ: أي فيها بردٌ شديد. (تفسير ابن كثير ١/٣٧٥).

(٩) الآية ١١٧ من سورة آل عمران.

(١٠) الهَبَاءُ: دُقَاقُ التراب وما نبت في الهواء فلا يبدو إلا في إثناء ضوء الشمس. (المفردات للراغب ص ٥٣٦).

مَنْثوراً﴾[1] ولِذَلِكَ وصفَ الاعتقادات والمقالات بأَنَّها باطلة ليست مطابقة ولا حقاً، كما أنَّ الأعمال ليست نافعة.

وقد تُوصفُ الاعتقاداتُ والمقالاتُ بأنَّها باطلة إذا كانت غير مطابقة إنْ لم يكن فيها منفعة، كقوله ﷺ: «اللهم إني أعوذُ بك من علمٍ لا ينفع»[2] فيعود الحق فيما يتعلق بالإنسان إلى ماينفعه من علم وقول وعمل وحال، قال الله تعالى ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّماءِ ماءً فَسالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا ـ إلى قوله ـ كذلِكَ يَضْرِبُ اللّهُ الحَقَّ والبَاطِلَ، فَأَمَّا الزَبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاء وأَمَّا ما يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ في الأَرضِ كَذلِكَ يَضْرِبُ اللّهُ الأمثال﴾[3] وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبيلِ اللّهِ أَضَلَّ أَعْمَالَهُم، والذينَ آمنوا وعَمِلوا الصالحاتِ وآمنوا بما نُزِّلَ على مُحَمَّدٍ﴾ إلى قوله ﴿كذلِكَ يَضرِبُ اللّهُ للناسِ أَمْثَالهم﴾ [4].

[كل عمل لا يراد به وجه الله هو باطل:]

وإذا كَان كَذَلِكَ وقَدْ عُلِمَ أنَّ كُلَّ عَمَلٍ لايُرادُ به وجه الله فهو باطلٌ حابطٌ لا ينفعُ صاحبَهُ وقتَ الحاجةِ إليه، فكلُّ عملٍ لا يُرادُ به وجهَ الله فهو باطل؛ لأن مالم يُرَدْ به وجهه إمَّا أنْ لا ينفع بحال، وإمَّا أن ينفع في الدنيا أو في الآخرة.

---

(١) الآية ٢٣ من سورة الفرقان.

(٢) الحديث رواه ـ عن زيد بن أرقم ـ الإمام مسلم في صحيحه كتاب الذكر باب التعوذ من شر ما عمل ومن شر ما لم يعلم ٢٠٨٨/٤ والنسائي ٢٨٥/٨ ورواه عن أنس بن مالك: الإمام أحمد في مسنده ج٣ ص ٢٥٥، ورواه عن عبدالله بن عمرو: الترمذي في كتاب الدعوات باب ٦٩ ج٥ ص ٥١٩ وقال: «هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه من حديث عبد الله بن عمرو». ورواه عن أبي هريرة: النسائي في الاستعاذة باب الاستعاذة من دعاء لا يسمع ٢٨٤ـ٢٨٥، وابن ماجة في كتاب الدعاء باب دعاء رسول الله ﷺ ١٢٦١/٢، وأبو داود في كتاب الصلاة باب في الاستعاذة ١٩٢/٢، والحاكم في المستدرك ١٠٤/١.

(٣) الآية ١٧ من سورة الرعد.

(٤) الآيات ١ـ٣ من سورة محمد (ﷺ).

فالأول ظاهـر، وكذلك منفعته في الآخرة بعد الموت، فإنه قد ثبت بنصوص المرسلين أنه بعد الموت لاينفع الإنسانُ من العمل إلا ما أرادَ به وجه الله. وأمَّا في الدنيا فقد يحصل له لذات وسرور، وقد يجزي بأعماله في الدنيا، لكن تلك اللذات إذا كانت تعقبُ ضَرَراً أعظم منها وتفوت أنفع منها وأبقى. فهي باطلة أيضاً، فثبت أنَّ كُلَّ عمل لا يُرادُ به وجه الله فهو باطل وإنْ كان فيه لذة ما.

وأَمَّا الكائناتُ فقد كانت معدومةً منتفيةً، فثبتَ أنَّ أصدقَ كلمةٍ قالها شاعر كلمةُ لبيد[1]: «ألا كُلُّ شَيءٍ ما خَلا اللّهَ باطِلُ»[2] وكما قال ﷺ: «أَصْدقُ كلمة قالَهـا شاعـرٌ قولُ لبيد: ألا كل شيءٍ ما خَلا اللّهَ باطل»[3] وأنها تجمع الحقَّ الموجودَ والحقَّ المقصود، وكُلُّ موجودٍ بدونِ الله باطل، وكل مقصود بدون قصد الله فهو باطل، وعلى هذين فقد فَسر قوله ﴿كُلُّ شَيءٍ هَالِكٌ إلا وَجْهَهُ﴾[4] إلا ما أُريد به وجهه، وكُلُّ شيءٍ معدوم إلا من جهته. هذا على قول، وأما القول الآخر وهو المأثور عَنْ طائفةٍ مِنَ السلفِ وبه فَسَّره الإمام أحمد رحمه الله تعالى في رده على الجهمية والـزنـادقة قال أحمد: «وأما قوله ﴿كُلُّ شَيءٍ هَالِكٌ إلا وَجْهَهُ﴾[5] وذلك أن الله أنزل ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْها فانٍ﴾[6] فقالتِ الملائكة: هَلَكَ

---

(١) هو لبيد بن ربيعة بن مالك بن جعفر بن كلاب العامري، أبو عقيل، أحد الشعراء الفرسان الأشراف في الجاهلية، من أهل عالية نجد، أدرك الإسلام، ووفد على النبي ﷺ، ويعد من الصحابة ومن المؤلفة قلوبهم، سكن الكوفة، وعاش عمراً طويلاً وهو أحد أصحاب المعلقات. توفي سنة ٤١هـ. (الشعر والشعراء ص ١٧١، الأعلام ٥/٢٤٠).

(٢) في بيته الذي يقول فيه:

ألا كل شيء ما خلا الله باطـلُ ... وكُـلُّ نعـيمٍ لا مَحَـالـةَ زائـلُ

(٣) الحديث أخرجه: البخاري في كتاب مناقب الأنصار أيام الجاهلية ٧/١٤٩، ومسلم في كتاب الشعر ٤/١٧٦٨، والترمذي في كتاب الأدب ما جاء في إنشاء الشعر ٥/١٤٠، وابن ماجة في كتاب الأدب باب الشعر ٢/١٢٣٦، والإمام أحمد في مسنده ٢/٣٩٣.

(٤) الآية ٨٨ من سورة القصص.

(٥) الآية ٨٨ من سورة القصص.

(٦) الآية ٢٦ من سورة الرحمن.

أهلُ الأرض ، وطمعوا في البقاء، فأنزلَ اللّهُ تعالى أنه يخبر عن أهل السموات والأرض أنكم تموتون فقال: كُلُّ شيءٍ مِنَ الحيوانِ هالكٌ - يعني ميتاً - إلا وجهه، فإنَّه حيٌّ لا يموت، فلَما ذكر ذلك أيقنوا عند ذلك بالموت»[1] ذكر ذلك في رَدِّهِ على الجهمية قولهم إنَّ الجنةَ والنارَ تفنيان.

وقد تَبَيَّنَ مما ذكرناهُ أنَّ الحسنَ هو الحق والصدق والنافع والمصلحة والحكمة والصواب. وأنَّ الشيءَ القبيح هو الباطل والكذب والضار والمفسدة والسَّفه[2] والخطأ.

[الاختلاف في أفعال الله وأفعال العباد من حيث الحسن وعدمه:]

وأمَّا مواضعُ الاشتباهِ والنزاع واختلاف الخلائق فموضع واحد وذلك أنَّ فِعْلَ اللّهِ كله حسن جميل، قال الله عز وجل: ﴿الذي أَحْسَنَ كُلَّ شَيءَ خَلَقَهُ﴾[3] وقال تعالى: ﴿صُنْعَ اللّهِ الَّذي أَتْقَنَ كُلَّ شيءٍ﴾[4] وقال تعالى: ﴿ولِلّهِ الأَسماءُ الحُسْنَى فادعُوهُ بِها وذَرُوا الذين يُلْحِدونَ في أسمائه سَيُجْزَون ما كانوا يَعْمَلون﴾[5].

وقال النبي ﷺ: «إنَّ اللّهَ جَميلٌ يُحِبُّ الجمالَ»[6] وهو حَكَمٌ عَدْلٌ قال الله

---

(١) انظر كتاب الرد على الزنادقة والجهميةِ للإمام أحمد ضمن كتاب عقائد السلف ص ١٠٢.

(٢) السَّفهُ: ضدُّ الحَلْم وأصله الخِفَّة والحركة. (مختار الصحاح ص ٣٠٢).

(٣) الآية ٧ من سورة السجدة.

(٤) الآية ٨٨ من سورة النمل.

(٥) الآية ١٨٠ من سورة الأعراف.

(٦) الحديث أخرجه: مسلم في صحيحه كتاب الإيمان باب تحريم الكبر وبيانه ١/ حديث رقم (٩١)، والترمذي ٣٦١/٤ حديث رقم (١٩٩٩) وقال: «هذا حديث حسن صحيح غريب»، والإمام أحمد في المسند ١٣٣/٤، قال الهيثمي في مجمع الزوائد ١٣٣/٥ عن رواية أحمد «ورجاله ثقات ورواه الطبراني في الكبير والأوسط».

تعالى ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لا إلهَ إلا هو والملائكةُ وأولو العلم قائماً بالقِسْطِ لا إلهَ إلا هُوَ العزيزُ الحكيم﴾[1] وقال تعالى ﴿إنَّ اللَّهَ لا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وإنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْها﴾[2] وقال تعالى: ﴿وهو الحكيمُ الخبير﴾[3]. وهذا كُلُّهُ مُتَفقٌ عليه بين الأمة مجملاً غير مفسر فإذا فسر تنازعوا فيه.

وذلك أنَّ هذه الأعمال الفاسدة والآلام وهذا الشر الوجودي المتعلق بالحيوان، وأنَّه لا يخلو عن أن يكون عملاً من الأعمال، أو أنْ يكون ألماً من الآلام الواقعة بالحيوان، وذلك العمل القبيح والألم شره من ضرره، وهذا العمل والتألم: المعتزلة ومن اتبعها من الشيعة تزعم أن الأعمال ليست من خلقه ولا كونها شيء، وإن الآلام لا يجوز أن يفعلها إلا جزاء على عمل سابق، أو تعوض بنفع لاحق، وكثير من أهلِ الإثباتِ ومن اتبعهم من الجبرية يقولون بل الجميع خلقه، وهو يفعل ما يشاء، ويحكم ما يريد، ولا فرق بين خلق المضار والمنافع، والخير والشر بالنسبة إليه. ويقول هؤلاء: إنَّه لا يتصور أنْ يفعل ظلماً ولا سَفَهاً أصلاً، بل لو فرض أنه فَعَلَ أيَّ شيء كان فعله حكمة وعدلاً وحسناً، إذْ لا قبيحَ إلا ما نهى عنه وهو لم ينه أحد، ويسوون بين تنعيم الخلائق وتعذيبهم، وعقوبة المحسن، ورفع درجات الكفار والمنافقين.

والفريقان متفقان على أنه لا ينتفع بطاعات العباد ولا يتضرر بمعصيتهم، لَكِنْ الأولون[4] يقولون: الإحسان إلى الغير حَسَنٌ لذاته وإنْ لم يعد إلى المحسن منه فائدة.

والآخرون[5] يقولون: ما حسن منا حسن منه، وما قبح منا قبح منه، والآخرون مع جمهور الخلائق يُنْكِرون، والأولون يقولون: إذا أمر بالشيء فقد

(١) الآية ١٨ من سورة آل عمران.

(٢) الآية ٤٠ من سورة النساء.

(٣) الآية ١٨ والآية ٧٣ من سورة الأنعام.

(٤) وهم المعتزلة ومن اتبعهم من الشيعة.

(٥) وهم كثير من أهل الإثبات ومن اتبعهم من الجبرية.

أراده منا. لا يعقل الحسن والقبيح إلا ما ينفع أو يضر، كنحو ما يأمر الواحد منا غيره بشيء فإنه لا بد أن يريده منه ويعينه عليه، وقد أقدر الكفار بغاية القدرة، ولم يبقَ يقدر على أن يجعلهم يؤمنون اختياراً، وإنما كفرهم وفسوقهم وعصيانهم بدون مشيئته واختياره. وآخرون يقولون: الأمرُ ليس بمستلزم الإرادةِ أصلاً، وقد بينت التوسط بين هذين في غير هذا الموضع، وكذلك أمره. والأولون يقولون لا يأمر إلا بما فيه مصلحة العبادة، والآخرون يقولون أمره لا يتوقف على المصلحة.

وهنا مقدمات، تكشف هذه المشكلات.

[مقدمات تكشف الإشكالات حول الحسن والقبح :]

(أحداها) أنه ليس ما حسن منه حسن منا وليس ما قبح منه يقبح منا، فإن المعتزلة شبهت الله بخلقه، وذلك أنَّ الفعل يحسن منا لجلبة المنفعة، ويقبح لجلبة المضرة، ويحسن لأنا أمرنا به، ويقبح لأنا نهينا عنه، وهذان الوجهان منتفيان في حق الله تعالى قطعاً، ولو كان الفعل يحسن باعتبار آخر كما قال بعض الشيوخ:

وَيَقْبَحُ مِنْ سِواكَ الفِعْلُ عِنْدي وَتَفْعَلَهُ فَيَحسنُ مِنْكَ ذاكا

(المقدمةُ الثانيةُ) أنَّ الحسنَ والقُبْحَ قد يكونان صِفَةً لأفعالنا، وقد يُدْرِكُ بعضُ ذَلِكَ بالعقل، وإنْ فُسِّرَ ذلكَ بالنافعِ والضارِ والمكمل والمنقص فإنَّ أحكامَ الشارعِ فيما يأمر به وينهى عنه تارةً تكونُ كاشفة للصفات الفعلية ومؤكدة لها وتارة تكونُ مُبَيِّنَةً للفعلِ صفات لم تكن له قبل ذلك، وإن الفعلَ تارةً يكون حُسْنُه من جهةِ نفسه، وتارةً من جهةِ الأمر به وتارةً من الجهتين جميعاً. ومن أنكرَ أن يكونَ للفعل صفاتٌ ذاتيةٌ لم يحسن إلا لتعلقِ الأمرِ به وأن الأحكام بمجرد نسبة الخطاب إلى الفعل فقط، فقد أنكر ما جاءت به الشرائع من المصالح والمفاسد، والمعروف والمنكر، وما في الشريعة من المناسبات بين الأحكام وعللها، وأنكر خاصة الفقه في الدين الذي هو معرفةُ حكمةِ الشريعة ومقاصدها ومحاسنها.

(المقدمةُ الثالثةُ) إن الله خلق كل شيء وهو على كل شيء قدير. ومن جعل شيئاً مِنَ الأعمال خارجاً عن قدرته ومشيئته فقد ألحدَ في أسمائهِ وآياته بخلاف ما عليه القدرية.

(المقدمةُ الرابعةُ) أن الله إذا أمرَ العبد بشيءٍ فقد أرادهُ منه إرادةً شرعيةً دينية وإنْ لم يُرِدْهُ منه إرادةً قدرية كونية. فإثباتُ إرادته في الأمر مطلقاً خطأ، ونفيها عن الأمر مطلقاً خطأ، وإنما الصوابُ التفصيلُ كما جاء في التنزيل ﴿يُريدُ اللّهُ بكم اليُسْرَ ولا يُريدُ بِكُم العُسْرَ﴾[1] ﴿يُريدُ اللّهُ أن يُخَفِّفَ عنكم﴾[2] ﴿ما يُريدُ اللّهُ ليجعلَ عَليكُم مِنْ حَرَجٍ﴾[3] وقال ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللّهُ أنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ للإسلام وَمَنْ يُرِدْ أنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقاً حَرَجَاً﴾[4] وقال ﴿أُولئِكَ الذينَ لَمْ يُرِدِ اللّهُ أنْ يُطَهِّرَ قُلُوبَهُم﴾[5] وقال ﴿ولو شَاءَ اللّهُ ما اقتتلوا ولكِنَّ اللّهَ يفعلُ ما يريد﴾[6] ومثال ذلك كثير.

(المقدمةُ الخامسةُ) أنَّ محبتَه ورضاه مستلزمان للإرادةِ الدينية والأمر الـديني، وكذلك بغضه وغضبه وسخطه مستلزم لعدمِ الإرادةِ الدينية فالمحبةُ والرضا والغضبُ والسخطُ ليس هو مجرد الإرادة. هذا قولُ جمهورِ أهلِ السُّنةِ. ومَنْ قَالَ: إنَّ هذه الأمور بمعنى الإرادة كما يقوله كثيرٌ من القدرية وكثيرٌ من أهل الإثبـات فإنـه يستلزم أحد الأمرين: إما [ان] الكفر والفسوق والمعاصي مما يكرهها ديناً فقد كره كونها وانها واقعة بدون مشيئته وإرادته. وهذا قول القدرية، أو يقول إنه لما كان مريداً لها شاءها فهو محبٌّ لها راضٍ بها كما تقوله طائفةٌ من أهل الإثبات. وكلا القولين فيه ما فيه؛ فإنَّ اللّهَ تعالى يُحبُّ المتقين، ويحب

---

(١) الآية ١٨٥ من سورة البقرة.
(٢) الآية ٢٨ من سورة النساء.
(٣) الآية ٦ من سورة المائدة.
(٤) الآية ١٢٥ من سورة الأنعام.
(٥) الآية ٤١ من سورة المائدة.
(٦) الآية ٢٥٣ من سورة البقرة.

المقسطين، وقد رضي عن المؤمنين، ويُحبُّ ما أمر به أمرَ إيجابٍ أو استحباب، وليس هذا المعنى ثابتاً في الكفار والفجار والظالمين، ولا يرضى لعبادهِ الكفر ولا يُحب كُلَّ مختالٍ فخور، ومع هذا فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن.

وأحسن ما يعتذر به من قال هذا القول من أهل الإثبات: أن المحبة بمعنى الإرادة أنه أحبها كما أرادها كوناً. فكذلك أحبها ورضيها كوناً. وهذا فيه نظر مذكور في غير الموضع.

(فإنْ قِيلَ) تقسيمُ الإرادةِ لا يعرف في حقنا بل إنَّ الأَمر منه بالشيء إما أن يريده أو لا يريده، وأمَّا الفرقُ بين الإرادة والمحبة فقد يعرف في حقنا (فيقال) وهذا هو الواجبُ فإنَّ الله تعالى ليس كمثله شيء، وليس أمره لنا كأمر الواحد منا لعبده وخدمه، وذلك أنَّ الواحدَ منا إذا أَمر عبده فإما أن يأمره لحاجته إليه أو إلى المأمور به أو لحاجته إلى الأمر فقط، فالأول كأمر السلطان جنده بما فيه حفظ ملكه ومنافعهم له، فإنَّ هداية الخلقِ وإرشادَهم بالأمرِ والنهي هي من باب الإحسان إليهم، والمحسن من العباد يحتاج إلى إحسانه قال تعالى ﴿إِنْ أَحسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لأَنفُسِكُم وإنْ أَسَأْتُم فَلَها﴾[1] وقال ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحاً فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾[2].

واللّهُ تعالى لم يأمر عباده لحاجته إلى خدمتهم ولا هو محتاجٌ إلى أمرهم وإنما أمرهم إِحساناً منه ونعمةً أنعمَ بها عليهم، فأمرهم بما فيه صلاحهم ونهاهُم عما فيه فسادهم. وإرسالُ الرسلِ، وإنزالُ الكتبِ من أعظم نِعَمِهِ على خلقه كما قال ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إلاّ رَحْمَةً للعالمين﴾[3] وقال تعالى ﴿لَقَدْ مَنَّ اللّهُ على المُؤْمِنينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِنْ أَنْفُسِهِم﴾[4] وقال ﴿يا أَيُّها النَّاسُ قَدْ جَاءَتْكُمْ مَّوْعِظَةٌ مِنْ رَّبِّكُم وشِفَاءٌ لِمَا في الصُّدُور وهُدًىَ وَرحْمَةٌ للمؤمنين. قُلْ بِفَضْلِ

(١) الآية ٧ من سورة الإسراء.

(٢) الآية ٤٦ من سورة فصلت.

(٣) الآية ١٠٧ من سورة الأنبياء.

(٤) الآية ١٦٤ من سورة آل عمران.

اللّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾[1] فمن أَنْعَمَ اللّهُ عليه مع الأمر بالامتثال فقد تمت النعمة في حقه كما قال ﴿اليومَ أَكْمَلتُ لَكُمْ دِينَكُم وأَتْمَمْتُ عَلَيْكُم نِعْمَتِي﴾[2] وهؤلاء هم المؤمنون. ومن لم ينعم عليه بالامتثال بل خَذَلَه[3] حتى كَفَرَ وعصى فقد شقي لما بَدَّل نعمةَ اللّهِ كُفْراً كما قال ﴿أَلَمْ تَرَ إلى الذينَ بَدَّلُوا نِعْمَةَ اللّهِ كُفْراً وأَحَلّوا قَوْمَهُمْ دَارَ البَوَارِ﴾[4]والأمرُ والنهيُ الشرعيان لما كانا نعمةً ورحمة عامة لم يضر ذلك عدم انتفاع بعض الناس بهما من الكفار، كإنزال المطر وإنباتِ الرزقِ هو نعمةٌ عامةٌ وإنْ تَضَرَّرَ بها بَعْضُ الناسِ لحكمةٍ أُخرى كذلك مشيئته لما شاءه من المخلوقات وأعيانها وأفعالها لا يوجب أنْ يحب كل شيء منها فإذا أمر العبد بأمرٍ فذاكَ إرشادٌ ودلالةٌ، فإن فعل المأمور به صَار محبوباً لله وإلا لم يكن محبوباً له وإن كان مراداً له، وإرادته له تكويناً لمعنى آخر. فالتكوين غير التشريع.

(فإنْ قيل) المحبةُ والرضا يقتضيان ملاءمةً ومناسبةً بين المُحِبِّ والمحبوب ويوجب للمُحِبِّ بِدَرْكِ[5] محبوبه فرحاً ولذة وسروراً، وكذلك البغض لا يكون إلا عن منافرة بين المبغِض والمبغَض، وذلك يقتضي للمبغض بِدَرْكِ المبغض أذى وبُغْضاً ونحو ذلك، والملائمة والمنافرة تقتضيان الحاجة، إذا ما لا يحتاج الحي إليه لا يحبه، وما لا يضره كيف يبغضه؟ والله غني لا تجوز عليه الحاجة، إذ لو جازت عليه الحاجة للزم حدوثه وإمكانه وهو غنيٌ عن العالمين، وقد قال تعالى [أي في الحديث القدسي «يا عبادي إنَّكم لَنْ تَبْلُغُوا ضَرِّي فَتَضروني ولَنْ تَبْلُغوا نَفْعِي فتنفعوني»[6] فلهذا فُسِّرتْ المحبةُ والرضا بالإرادة إذ يفعل النفع

(١) الآيتان ٥٧ـ٥٨ من سورة يونس.

(٢) الآية ٤ من سورة المائدة.

(٣) خَذَلَه: ترك عَونه ونُصْرته. (مختار الصحاح ص ١٧١).

(٤) الآية ٢٨ من سورة إبراهيم.

(٥) الدَّرْك: اللحاق والوصول إلى الشيء. (لسان العرب ١٠/٤١٩).

(٦) رواه الإمام مسلم في صحيحه كتاب البر والصلة ولآداب باب تحريم الظلم ١٩٩٤/٤ ضمن حديث طويل.

والضر. فيقال الجواب من وجهين:

(أحدهما) الإلزام وهو أن نقول: الإرادةُ لا تكونُ إلا للمناسبة بين المريد والمراد، وملاءمته في ذلك تقتضي الحاجة، وإلا فما لا يحتاج إليه الحي لا ينتفع به ولا يريده، ولـذلـك إذا أرادَ به العقـوبة والإضرار لا يكون إلا لنفرةٍ وبغض، وإلا فما لم يتألم به الحي أصلًا لا يكرهه ولا يدفعه، وكذلك نفس نفع الغير وضرره هو في الحي متنافر من الحاجة فإنَّ الواحدَ منا إنما يحسنُ إلى غيره لجلب منفعةٍ أو لدفعِ مضرةٍ، وإنما يضر غيره لجلب منفعةٍ أو دفع مضرةٍ، فإذا كان الذي يثبت صفة وينفي أخرى يلزمه فيما أثبته نظير ما يلزمه فيما نفاه لم يكن إثباتُ إحداهما ونفي الأُخْرى أولى من العكس، ولو عَكَسَ عاكسٌ فنفى ما أثبته من الإرادة وأَثبت من نفـاه من المحبـة لما ذكره لم يكن بينهما فرق، وحينئذ فالـواجب إمـا نفي الجميع ولا سبيل إليه للعلم الضروري بوجود نفع الخلق والإحسـان إليهم وأن ذلك يستلزم الإرادة، وإما إثبات الجميع كما جاءت به النصوص، وحينئذ فمن توهم أنه يلزم من ذلك محذور فأحدُ الأمرين لازم: إما أن ذلك المحذور لا يلزم أو أنه إنْ لزم فليس بمحذور.

(الجواب الثاني) أن الذي يعلم قطعاً [هو] أن الله قديم واجب: الوجود كامل، وأنه لا يجوز عليه الحدوث ولا الإمكان ولا النقص، لكن كونَ هذه الأمور التي جاءت بهـا النصـوص مستلزمـة للحدوث والإمكان أو النقص هو موضع النظر، فإنَّ اللّهَ غنيٌ واجب بنفسه، وقد عُرِفَ أن قيام الصفات به لا يلزم حدوثه ولا إمكانه ولا حاجته. وأن قول القائل بلزوم افتقاره إلى صفاته اللازمة بمنزلة قولـه مفتقر إلى ذاته، ومعلوم أنَّه غني بنفسه، وأنه واجب الوجود بنفسه، وأنه موجود بنفسه، فتوهم حاجة نفسه إلى نفسه، إن عنى به أن ذاته لا تقوم إلا بذاته فهذا حق، فإنَّ اللّهَ غني عن العالمين وعن خلقه، وهو غني بنفسه.

وأمَّا إطلاقُ القول بأنَّه غني عن نفسه فهو باطل فإنه محتاج إلى نفسه، وفي إطلاقِ كُلٍّ منهما إيهام معنى فاسد، ولا خالق إلا الله تعالى فإذا كان سبحانه عليمـاً يحبُ العلم، عفـواً يحب العفـو، جميلاً يُحبُ الجمال، نظيفاً يحب

النظافة، طيباً يحب الطيب، وهو يحب المحسنين والمتقين والمقسطين، وهو سبحانه الجامع لجميع الصفات المحبوبة؛ والأسماء الحسنى والصفات العلى، وهو يحب نفسه ويثني بنفسه على نفسه، والخلق لا يُحصون ثَنَاءً عليه بل هو كما أثنى على نفسه. فالعبد المؤمن يحب نفسه، ويحب في الله من أحب الله وأحبه الله؛ فالله سبحانه أولى بأن يحب نفسه، ويحب في نفسه عباده المؤمنين، ويبغض الكافرين، ويرضى عن هؤلاء ويفرح بهم، ويفرح بتوبة عبده التائب من أولئك، ويمقت الكفار ويبغضهم، ويحب حمد نفسه والثناء عليه، كما قال النبي ﷺ للأسود بن سريع[1] لما قال: إنني حمدتُ ربي بمحامد فقال «إنَّ رَبَّكَ يُحِبُّ الحَمْدَ»[2] وقال ﷺ «لا أَحدَ أحبُّ إليه المدح من الله، ولا أحد أحبّ إليه العذر من الله، من أجلِ ذلكَ أرْسَلَ الرسلَ، ولا أحد أصبر على أذى من الله، يجعلون له ولداً وشريكاً وهو يعافيهم ويرزقهم»[3] فهو يفرح بما يحبه، ويؤذيه ما يبغضه، ويصبر على ما يؤذيه، وحبه ورضاه وفرحه وسخطه وصبره على ما يؤذيه كُلُّ ذَلِكَ من كمالِهِ وكُلُّ ذَلِكَ من صفاته وأفعاله، وهو الذي خَلَقَ الخلائقَ وأفعالهم، وهم لن يبلغوا ضره فيضروه ولن يبلغوا نفعَه فينفعوه. وإذا

---

(١) هو الأسودُ بن سَريع بن حمير التميمي، السعدي، الشاعر المشهور، الصحابي. قيل: توفي في عهد معاوية وقيل سنة اثنتين وأربعين. (الإصابة في تمييز الصحابة ١/٥٩-٦٠).

(٢) رواه الحاكم في المستدرك ٣/٦١٤ وقال: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه» وأقره الذهبي، والإمام أحمد في مسنده ٣/٤٣٥، والطبراني كما ذكر في مجمع الزوائد ٨/١١٨ قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٨/١١٨: «رواه أحمد والطبراني بنحوه بأسانيد ورجال أحدهما عند أحمد رجال الصحيح».

(٣) رواه مع اختلاف يسير: البخاري في كتاب التوحيد باب قول الله تعالى ﴿ويحذركم الله نفسه﴾ ١٣/٣٨٣ وباب قول النبي «لا شخص أغيرُ من الله» ١٣/٣٩٩، ومسلم في كتاب التوبة باب غيرة الله تعالى، وتحريم الفواحش ٤/ ٢١١٣-٢١١٤، والترمذي ٥/٥٤٢-٥٤٣ حديث رقم (٣٥٣٠)، والدارمي في كتاب النكاح باب في الغيرة ٢/١٤٩، والإمام أحمد في مسنده ١/٣٨١، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٣٦.

فرح ورضي بما فعله بعضهم فهو سبحانه الذي خلق فعله، كما أنه إذا فَرِح ورضي بما يخلقه فهو الخالق، وكُلُّ الذي يؤذون اللّهَ ورسولَه هو الـذي مَكَّنهم وصبر على أذاهم بحكمته فلم يفتقر إلى غيره، ولم يخرج شيء عن مشيئته ولم يفعل أحدٌ ما لا يريد، وهذا قولُ عامةِ القدرية ونهاية الكمال والعزة.

وأمَّا الإمكانُ لو افتقر وجوده إلى فرح غيره، وأمَّا الحدوث فيبنى على قيام الصفات فيلزم منه حدوثه، وقد ذكر في غير هذا الموضع أن ما سلكه الجهمية في نفي الصفات فمبناه على القياس الفاسد المحض وله شرح مذكور في غير هذا الموضع.

[اشتمال نصوص الكتاب والسنة على تقديس الله وإثبات كل كمال له:]

وَمَنْ تَأمَّلَ نصوصَ الكتابِ والسُّنَةِ وَجَدَها في غاية الإحكامِ والإتقانِ وأنَّها مُشتَمِلَةٌ على التقديس لله عن كل نقص، والإثبات لكل كمال، وأنه تعالى ليس له كمال ينتظر بحيث يكون قبله ناقصاً؛ بل من الكمال أنه يفعل ما يفعله بعد إن لم يكن فاعله، وأنه إذا كان كاملاً بذاته وصفاته وأفعاله لم يكن كاملاً بغيره ولا مفتقراً إلى سواه، بل هو الغني ونحن الفقراء، وقال تعالى ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللّهُ قَوْلَ الذينَ قالوا إنَّ اللّهَ فَقيرٌ ونَحْنُ أغنياء، سنكتب ما قالوا وقتلهم الأنبياء بغير حق﴾[1] وهو سبحانه في محبته ورضاه ومقته وسخطه وفرحه وأسفه وصبره وعفوه ورأفته له الكمال الذي لا تدركه الخلائق وفوق الكمال، إذْ كُلُّ كمالٍ فمن كماله يستفاد، ولـه الثناءُ الحسنُ الذي لا تحصيه العباد، وإنما هو كما أثنى على نفسه، له الغنى الذي لا يفتقر إلى سواه، ﴿إنْ كُلُّ مَنْ في السمواتِ والأرضِ إلا آتي الرَّحمنِ عَبْداً. لقد أحْصَاهُم وعَدَّهُم عَدَّاً. وكُلُّهم آتيهِ يَوْمَ القيامةِ فَرْداً﴾[2].

---

(١) الآية ١٨١ من سورة آل عمران.

(٢) الآيات ٩٣ـ٩٥ من سورة مريم.

١ ـ فهرس الآيات القرآنية الكريمة

الآية	رقم الآية	السورة	رقم الصفحة
«أ»			
﴿ادعوا ربكم تضرعاً وخفية﴾	٥٥	الأعراف	٢٢
﴿الذي أحسن كل شيء خلقه﴾	٧	السجدة	٤٧ـ٥٢
﴿الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله﴾	١ـ٣	محمد	٥٠
﴿ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم﴾	٦٣ـ٦٤	يونس	٣٣
﴿ألم تر إلى الذين بدلوا نعمة الله كفرا﴾	٢٨	ابراهيم	٥٧
﴿أنزل من السماء ماء فسالت أودية﴾	١٧	الرعد	٥٠
﴿إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم﴾	٧	محمد	٢١
﴿إنْ أحسنتم أحسنتم لأنفسكم﴾	٧	الإسراء	٥٦
﴿إنْ تتقوا الله يجعل لكم فرقاناً﴾	٢٩	الأنفال	٣٣
﴿إنْ كل من في السموات والأرض إلا آتي الرحمن عبداً﴾	٩٣ـ٩٥	مريم	٦٠
﴿إنْ يتبعون إلا الظن﴾	٢٨	النجم	٤٠
﴿إنَّ الله لا يظلم مثقال ذرة﴾	٤٠	النساء	٥٣
﴿إنَّ الله لغني عن العالمين﴾	٦	العنكبوت	٨
﴿إنَّ في ذلك لآيات للمتوسمين﴾	٧٥	الحجر	٣٤
﴿إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون﴾	٨٢	يس	٢٥
﴿أولئك الذين لم يرد الله أن يطهر قلوبهم﴾	٤١	المائدة	٥٥

٢ ـ فهرس الأحاديث والآثار

٣ - فهرس المصادر والمراجع

- القرآن الكريم .
- الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، ترتيب ابن بلبان الفارسي - طبعة دار الكتب العلمية - بيروت .
- أخبار أبي حفص عمر بن عبد العزيز وسيرته، للآجري - طبعة مؤسسة الرسالة .
- الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، لملا القاري - طبعة دار الكتب العلمية .
- الأسماء والصفات، للبيهقي - طبعة دار الكتب العلمية .
- الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني - طبعة دار الكتاب العربي .
- الأعلام، لخير الدين الزركلي - طبعة دار العلم للملايين.
- البداية والنهاية، لابن كثير - طبعة دار الكتب العلمية .
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني - طبعة دار المعرفة .
- البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان، للسكسكي - طبعة مكتبة المنار - الزرقاء .
- بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، للضبي - طبعة دار الكاتب العربي - القاهرة .
- تاريخ الأمم والملوك، للطبري - طبعة دار الفكر.
- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي - طبعة دار الكتاب العربي .
- تاريخ الخلفاء، للسيوطي - طبعة دار القلم .
- تاريخ الخميس في أحوال أنفس نفيس - طبعة مؤسسة شعبان للنشر والتوزيع - بيروت .
- تذكرة الحفاظ، للذهبي - طبعة دار احياء التراث العربي .
- التعريفات، لعلي بن محمد الجرجاني - طبعة دار الكتب العلمية .
- تفسير ابن كثير - طبعة مكتبة المنار - الزرقاء .
- تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني - طبعة دار الرشيد .
- تهذيب تاريخ دمشق الكبير، لابن عساكر - طبعة دار المسيرة.
- تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني - طبعة دائرة المعارف النظامية بالهند .
- جامع البيان، للطبري - طبعة دار الفكر.

ـ جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر ـ طبعة دار الكتب العلمية.
ـ الجامع الصغير، للسيوطي ـ طبعة دار الكتب العلمية.
ـ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم ـ طبعة دار الكتاب العربي.
ـ الخصائص الكبرى، للسيوطي ـ طبعة دار الكتب العلمية.
ـ الدرر الكامنة ـ طبعة دار الكتب الحديثة ـ القاهرة،
ـ الدرر المنتشرة في الأحاديث المشتهرة، للسيوطي ـ طبعة الدار العربية.
ـ الدر المنثور، للسيوطي ـ طبعة دار المعرفة.
ـ دلائل النبوة، لأبي نعيم ـ طبعة دار النفائس.
ـ دلائل النبوة، للبيهقي ـ طبعة
ـ سلسلة الأحاديث الصحيحة، للألباني ـ طبعة المكتب الإسلامي.
ـ سلسلة الأحاديث الضعيفة، للألباني ـ طبعة المكتب الإسلامي.
ـ سنن ابن ماجه ـ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ـ طبعة المكتبة العلمية ـ بيروت.
ـ سنن أبي داود، تحقيق عزت الدعاس وعادل السيد ـ طبعة دار الحديث ـ بيروت.
ـ سنن الترمذي، تحقيق أحمد شاكر ـ طبعة مكتبة مصطفى البابي الحلبي وشركاه.
ـ سنن الدارمي ـ طبعة دار الكتب العلمية.
ـ السنن الكبرى، للبيهقي ـ طبعة دار الفكر.
ـ سنن النسائي ـ الطبعة الأولى المفهرسة ـ فهرسة عبد الفتاح أبو غدة.
ـ سير أعلام النبلاء، للذهبي ـ طبعة مؤسسة الرسالة.
ـ سيرة ومناقب عمر بن عبد العزيز، لابن الجوزي ـ طبعة دار ومكتبة الهلال.
ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن عماد الحنبلي ـ طبعة منشورات دار الآفاق الجديدة ـ بيروت.
ـ الشعر والشعراء، لابن قتيبة ـ طبعة دار إحياء العلوم.
ـ الشفا بتعريف حقوق المصطفى، للقاضي عياض ـ طبعة دار الكتاب العربي.
ـ صحيح مسلم تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ـ طبعة دار الفكر.
ـ صفة الصفوة، لابن الجوزي ـ طبعة دار المعرفة ـ بيروت.
ـ طبقات الحفاظ، للسيوطي ـ طبعة دار الكتب العلمية.
ـ طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة ـ طبعة عالم الكتب.
ـ طبقات الصوفية، للسلمي ـ طبعة دار الكتاب النفيس.
ـ الطبقات الكبرى، لابن سعد ـ طبعة دار صادر ـ بيروت.

- العبر في خبر من غبر، للذهبي - طبعة دار الكتب العلمية.
- عمل اليوم والليلة، لابن السني - طبعة دار الجيل.
- عمل اليوم والليلة، للنسائي - طبعة مؤسسة الرسالة.
- عوارف المعارف، للسهروردي - طبعة دار الكتاب العربي.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لاحمد بن حجر العسقلاني - طبعة دار المعرفة.
- الفرق بين الفرق، لعبد القاهر الاسفرائيني، طبعة دار الباز للنشر والتوزيع - مكة المكرمة.
- فوات الوفيات، لمحمد بن شاكر الكتبي، تحقيق د. احسان عباس - طبعة دار صادر.
- الكامل في التاريخ، لابن الأثير - طبعة دار الكتاب العربي - بيروت.
- الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي - طبعة دار الفكر.
- كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، للعجلوني - طبعة مؤسسة الرسالة.
- كنز العمال، للهندي - طبعة مؤسسة الرسالة.
- لسان العرب، لابن منظور - طبعة دار صادر.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي - طبعة دار الكتاب العربي.
- مجموع الفتاوى، لابن تيمية - جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم وابنه محمد - طبعة المملكة العربية السعودية.
- مجموع الرسائل، لابن أبي الدنيا - طبعة جمعية النشر والتأليف الأزهرية.
- مختصر طبقات الحنابلة، لابن الشطي - طبعة دار الكتاب العربي.
- المستدرك، للحاكم - طبعة دار الفكر.
- المسند، للإمام أحمد بن حنبل - طبعة دار صادر.
- مشكل الآثار، للطحاوي - طبعة دار صادر.
- المصباح المنير، للفيومي - طبعة المكتبة العلمية - بيروت.
- المصنف، لعبد الرزاق بن همام الصنعاني - طبعة منشورات المجلس العلمي.
- معجم البلدان، لياقوت الحموي - طبعة دار صادر.
- معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة - طبعة دار إحياء التراث العربي.
- المعجم الكبير، للطبراني - طبعة وزارة الأوقاف العراقية.
- المعجم الوسيط - طبعة دار إحياء التراث العربي.
- المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني - طبعة دار الباز - مكة المكرمة.
- المقاصد الحسنة، للسخاوي - طبعة دار الهجرة.

- منهاج السنة النبوية، لابن تيمية، طبعة مكتبة الرياض الحديثة.
- موارد الظمآن، للهيثمي - طبعة دار الكتب العلمية.
- الموضوعات، لابن الجوزي - طبعة مكتبة ابن تيمية.
- الموطأ، للإمام مالك - طبعة دار إحياء التراث العربي.
- النبوة والأنبياء، للصابوني - طبعة عالم الكتب.
- النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير - طبعة دار احياء التراث العربي.
- وفيات الأعيان، لابن خلكان، تحقيق إحسان عباس - طبعة دار الثقافة - بيروت.

المحتويات